

نحو تقارير مراجعة أكثر وضوحاً وفائدة لمستخدميها
في المملكة العربية السعودية

دكتور / حسام بن عبد المحسن العنقري
أستاذ المحاسبة والمراجعة في جامعة الملك
فهد السعوديه
جامعة الملك عبد العزيز

نحو تقارير مراجعة أكثر وضوحاً وفائدة لمستخدميها في المملكتين العربية السعودية

ملخص

يقدم هذا البحث تقريراً لتقارير المراجعة في السعودية بهدف اكتشاف الثغاب عما إذا كان هناك عوامل تحد من مستوى وضوح وفائدة مثل هذه التقارير بالنسبة لمستخدميها. ويعتمد البحث في تحقيق ذلك على تطبيق نموذج نظري تم تطويره من خلال ربط اختبار ثلاث فرضيات محددة بعدد معيّن من المحددات والمعيّرات في إطار يتلائم مع مقارنات النظرية الإجارية والفائدة على الشرح والتفسير والتبليغ مظهراً دعماً من خلال مراجعة الدراسات السابقة والواقع بهدف الوصول إلى مجموعة من المعايير، وتحديد الثغرات القائمة والمستقلة لهذه المظاهر. تعيد فرضيات البحث واختبار معيّنات ومعيّرات اختبارها اعتماداً على أسس على استقراء ومراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع تقارير المراجعة، بالإضافة إلى فهم طبيعة الظروف المحيطة المهني بالمملكة العربية السعودية. كما تم استخدام أسلوب الاستبيان كطريقة تجمع بيانات الدراسة الميدانية التي يهدفها البحث والتي تم توجيهها لتحديد توجه القارئ التي تحد من استقلالية الحصول على تقارير مراجعة أكثر وضوحاً وبالتالي أفضل فائدة بالنسبة لمستخدميها في ظل من متطلبات معيار التقارير السعودي، والإجراءات الرقابية التي تحفل الالتزام بها، ومستوى وهي أطراف التحيد المهني في السعودية بالمهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة ضمن نطاق تقديمهم لعمليات المراجعة محل التدقيق ونشر نتائج الدراسة الميدانية إلى تلبية لثباتية المشاركين لضرورة إضافة عدد من التعليلات الهامة لمعيار التقارير السعودي مع مراعاة توافق عدد من المقومات التي تحفل زيادة فاعلية برنامج مراقبة جودة الأداء المهني المقروص من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين علي معيّنات المراجعة التي تعمل في السعودية. علماً بأن نتائج الدراسة الميدانية أظهرت ارتفاع مستوى وهي مستخدمين تقارير المراجعة في السعودية بدورها والأدوار التي يؤديها ممارسو المهنة. وقد تم في ختام هذا البحث تقديم ثلاث توصيات شملت التأكيد على أهمية تطوير متطلبات مثل من معيار التقارير السعودي وبرنامج مراقبة جودة الأداء المهني بعد يتلاءم مع النتائج التي أعرضها الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى أهمية تدعيم السبل التي تحفل استمرار ارتفاع مستوى وهي أطراف التحيد المهني في السعودية بدورها والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة ضمن نطاق تقديمهم لعمليات المراجعة محل التدقيق.

Towards Audit Reports That are clearer and more useful to Their Users in the kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This paper provides an evaluation of audit reports in Saudi Arabia in order to bring to light whether there are factors that limit the level of clarity and usefulness of such reports to their users. To achieve that, the research implements a theoretical model that has been developed through linking the examination of three defined hypotheses to a number of selected measures within a framework consistent with that of the positive theory, which is based on exploring, explaining and predicting certain phenomenon through reviewing previous researches as well as understanding the current status in order to reach a number of definitions and to identify all sorts of factors related to this phenomenon. Identifying the three hypotheses and selecting the measures that have been implemented for their examination were based mainly on issues taken from previous researches on audit reports, together with the researcher's personal understanding of the nature and circumstances of the auditing profession's environment in the Kingdom of Saudi Arabia. A questionnaire have been used as a method for gathering the required data for the empirical study provided in this research, which has been directed at determining the shortcomings that limit the possibility of obtaining audit reports that are clearer and thus more useful to the users of such reports, with respect to the requirements of the Saudi auditing standards, control procedures that assure their implementation, and the level at which various beneficiary groups within the Saudi auditing context are aware of the nature of work undertaken and roles played by auditing practitioners within the course of undertaking the assignments under audit reports. The results of the empirical study indicates that most participants agreed on the significant of adding a number of important requirements to the Saudi auditing standard while considering the availability of a number of principals and methods that assure increasing the effectiveness of the quality review program imposed by the Saudi Organization for Certified Public Accountants on audit firms operating in Saudi Arabia, noting that the results of the empirical study also showed the users of audit reports in Saudi Arabia have a high level of awareness regarding the nature of work undertaken and roles played by auditors. By way of conclusion, three recommendations have been provided, including stressing the significant of developing the requirements of both the Saudi auditing standard and the quality review program on the light of the results of the empirical study, in addition to stressing the significant of supporting the methods that may assure maintaining the higher level of awareness by various beneficiary groups within the Saudi auditing context of the nature of work undertaken and roles played by auditing practitioners within the course of undertaking the assignments under audit reports.

١- الإطار المنهجي للبحث

١-١ مقدمة

"Auditors tell each other that an audit report indicates that they have obtained reasonable, though not absolute, evidence that the statements are free of a material mis-statement and, further, that the level of reasonable assurance must depend on the perceived risk of the hypothetical mis-statement in question. It would seem useful to inform the readers of this interpretation." (Anderson, 1999, p. 294).

يعتبر الاقتصار المتطوّر المعاد من (Anderson, 1999) وجهة نظر مثيرة من الشاكرين بشي نوع مهمّية إلى أن تكون تقارير المراجعة أكثر وضوحاً بالنسبة لمستخدميها، فيما يتعلق تحديداً بطبيعة وأهداف والمفاهيم من تم إعراده ضمن نطاق عمليات المراجعة محل التقارير. وحقيقة معاني الوصائل أفراد إحصائياً من خلال الآراء التي تتضمنها مثل هذه التقارير وتأييدها نفس التوجه. يحاول هذا البحث التّركيز العديد من التدرجات المترابطة بما يجب أن تتضمنه مخطوطة تقارير المراجعة في المملكة العربية السعودية، وكيف يتم تدوينها بشكل يسهم إلى تعظيم مدى الفائدة من استخدامها والاعتماد عليها؟ وما هي أوجه القصور التي تحدث عن إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف للتحقق. سواءً فيما يتعلق بمشكلات معيار التقارير السعودي المتعدّد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية المحاسبين القانونيين رقم 1/2004 بتاريخ 15/11/1425هـ (1992م). أو بالإجراءات الرقابية المتساهلة لقرصنة أو غير مصنّف وهي الطرف المحيطة الهني في السعودية بالتكامل والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة ضمن نطاق تنفيذهم العمليات المراجعة محل التقارير؟

١-٢ مشكلة البحث

تتضمن أهمية التقرير المراجعة ليس فقط في كونها تمثل المنتج النهائي الذي يعتمد نتائج أي عملية مراجعة. ولكن أيضاً في كونها تمثل أساساً هاماً لاتخاذ قرارات مؤثرة من قبل نطاق واسع من المستفيدين وأعد تقارير المراجعة من هذا المنطلق أحد الأدوات الأساسية التي من خلالها يستطيع مهنة المراجعة في أي دولة إبراز أهمية دورها في حماية مصالح متعلمي مثل هذه القرارات، والجمع بنفسه عامة (إبراهيم، 1998م، 100-101، Shkha, 1998). والتطوير احتمالات مختلف لطرق الجمع بالوظائف المختلفة التي تقدمها المهنة (100-101، Hendricks, 1998). وربط آراء هذه الوظائف بمعايير جودة المعرفة والتقدير المهنية (100-101، Mitchell et al., 1998; Shkha, 1998). فضلاً عن بيان العرض الدائم على التكلفة المستمر مع تكون مشكلات المستفيدين والجمهور. كما يراعى العمل الهني من ظروف وأحداث معينة (101-102، Berg and Butler, 1998). هذه الأهمية المتلقة لتقارير المراجعة تبرز ضمن

القطاعات القائمة على تنظيم الهيئة في مختلف الدول إلى تطوير وفرض معايير خاص بتقرير المراجعة التي ليس معاملة الدولة أو المعتمد بأحد الدول المتقدمة منها، بهدف التأكيد والتأكد من مطابقتها للمعايير الدولية. والمعايير والنصوص بعدد من الدول الأخرى المهني وبالتالي التأكيد شعار تقديم أفضل خدمة معتمدة للمصنفين والتجميع بسمة عامة (1994، ص 100).

أهمية تقارير المراجعة في المملكة العربية السعودية تعكسها أحد أهم التحولات التي شهدتها مهنة المراجعة في السعودية خلال مراحل تطورها التاريخي التي سبقت صدور نظام المحاسبين القانونيين لعام 1419هـ (1998م)، والتمثال تحديداً بتطوير معايير التقارير السعودي من بين أول نسخة معايير مراجعة محلية ضمن مخرجات أول مشروع وطني لتطوير الهيئة في السعودية والتي تم تنفيذه بواسطة أحد الكليات المهنية الوليدة في مجال المحاسبة والمراجعة بتطوير من وزارة التجارة خلال الفترة من 1410 - 1416هـ (1989 - 1995م) بالعنقرى، 1416هـ. إضافة، تلكا شهدت المرحلة اللاحقة لصدور نظام المحاسبين القانونيين الحالي المتبعاً بالآ من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المنسقة للجنة القائمة على تنظيم وإدارة الهيئة في السعودية بتعليق إصدار وتكوير معايير محلية للمراجعة. نتج عن هذا الاهتمام بتطوير أول لجنة فنية خاصة لإعداد وتطوير معايير المراجعة المحلية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 3/1 وتاريخ 1409 - 1412هـ (1988م)، واتخاذ أول لائحة لاختصاص عملية إصدار وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة السعودية بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 124/3 وتاريخ 1405 - 1411هـ (1984م) بالعنقرى، 1411هـ (1990م). تتلخص مشكلة هذا البحث من الحاجة المستمرة ليس فقط إلى الوقوف على مواطن الضعف التي تعبر عن إمكانية مواظبة تقارير المراجعة في السعودية لاحتياجات وشكليات مستخدميهي، وإنما أيضاً من الحاجة المستمرة إلى توفير التجربة السعودية فيما يتعلق بمظاهر تنظيم مهنة المراجعة. بما فيها إصدار وتطوير معايير محلية للمراجعة لا تقتصر أهمية إجراء مثل هذا التقييم المتسارع فقط على تطوير مواظبة الهيئة للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية المتغيرة، وإنما أيضاً على توفير أساس يعطى الاستناد اليه في تحديد مدى إعداد وتطوير معايير مراجعة محلية في ظل وجود بدائل تحظى بأيدى واسع على مستوى عالمية الدول أمثل معايير المراجعة الأمريكية. ومعايير المراجعة الدولية، وإرشادات المراجعة في المملكة المتحدة.

2-1 هدف وأهمية البحث :

يقدم هذا البحث تليقاً لتقرير المراجعة في السعودية بهدف تحليل الشكليات عند أداء بعض مهام عوامل أحد من مستوى وضوح وثباته مثل هذه التقارير بالنسبة لمستخدميهي، ويعتمد البحث في تحقيق ذلك على توظيف نموذج نظري تم تطويره من خلال بحث عدد من الدراسات السابقة. يقدم هذا النموذج عدداً من

الحدود والتقييم التي سوف يتم الاستناد إليها عند إجراء الدراسة الميدانية التي يقدمها البحث في تقييم مدى وضوح وثبات تقارير المراجعة بالنسبة لمستخدميها في السعودية. ترتبط هذه الحدودات والتقييم نسبياً بالمعلومات النظامية لتقارير المراجعة (Haberly and Stone, ١٩٩١, p. ١١٦; Haberly, ١٩٩١, pp. ١١٧-١١٨) والإجراءات الرقابية التي تطبق الأثر لها (Al-Angari and Street, ٢٠٠٠, pp. ٢٤٠-٢٤١) ومستوى وعي أطراف المحيط التي هي في السعودية بالهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة ضمن نطاق تقديمهم لعمليات المراجعة محل التقارير السنوي والمقرن. ١٤٦٥هـ ويمكن متابعة التناول الذي يتفرجه البحث ويسعى عن خلال الدراسة الميدانية التي يقدمها إلى إيصال إجابة واقعية له فيما يلي:

هل يعدّ الصور متلف من مشكلات معيار التقارير السعودي، والإجراءات الرقابية المتماخض لفرشه، والنقص المعاصر لأطراف المحيط المهني في السعودية من إمكانات الحصول على تقارير مراجعة أكثر وضوحاً وبالتالي أكثر فائدة والتميز لمستخدميها؟

ويستند هذا البحث أهميته من الحاجة إلى توفير أساس يمكن الاستناد إليه في تقييم حلول مستقبلية ملائمة لمعالجة أوجه القصور في تقارير المراجعة التي يتم إعدادها واعتمادها من قبل المحاسبين القانونيين في السعودية. خاصة في ظل ندرة الدراسات والبحوث التي تناولت المواضيع المتعلقة بتقارير المراجعة في المملكة العربية السعودية فالعنوان عن تقارير مراجعة مظهر وضوح وبالتالي أكثر فائدة بعد اليوم مثلاً ملحق لدى نطاق واسع من الأطراف المستخدمة تلك هذه التقارير في المجتمع السعودي. ليس فقط لتوفير معلومات تطهيم مهنة المراجعة لجمهورها وجود لجنة خاصة لتتولى إعداد وتطوير معايير عملية للمراجعة، وإنما أيضاً لتوفير أهمية دور التقارير المراجعة في تقييم نطاق جودة الترفعات الموجودة بين مختلف أطراف محيط مهنة المراجعة في السعودية وتأثيرها المباشر على مستوى ثقة المجتمع السعودي بالهنة السنوي والمقرن. ١٤٦٦هـ، أ.ب، ١٤٦٤هـ.

٤-١ مراجع الأدبيات ذات العلاقة

المواضع المرتبطة بتقارير المراجعة شكلت ولا تزال محل اهتمام الباحثين. سواء فيما يتعلق بمضمون ومعالجة كل هذه التقارير، أو دورها باعتبارها أداة الاتصال بين المراجع ومختلف الفئات المستخدمة للتوائم المالية محل التقارير، أو حتى صورت توقعات المستخدمن حول طريقة تقديم العمل الذي يسهل إعداد التقارير والتأكدات ومستويات التراجع عنها. يقدم هذا القسم الفرعي استعراضاً وتحليلًا لتأخر به الدراسات المراجعة من دراسات ومقود مرتبطة بهذه المواضيع.

فيما يتعلق بمضمون ومعالجة التقارير المراجعة ، فالتحفظ أن الاتحاد المبادئ المتأخرين كان ولا يزال منسباً على مناقشة وتحليل مدى كفايتها العناصر المطلوبة لتقرير المراجعة ومدى ملاءمة أسلوب صياغتها. حولاً من واقع مشكلات نظام الترميمات وميوز التقارير للدول محل الدراسة (Harberly and Shave, 1991; Harberly, 1992; Hofland Maurice, 1993; Jones and Karbhari, 1995; Gasparly et al., 1999; Archer et al., 1998; Al-Arabi, 1998; Al-Arabi, 1998) أو بناداً على نتائج الاستطلاعات ميدانية حول ثلثون فهم معدي التقارير المراجعة من ناحية ومستخدميها من ناحية أخرى لعالمي الرسائل التي تشتملها مثل هذه التقارير (1-2) McInnes and Martens, 1994; Gray et al., 1994) وغالباً ما تقدم مثل هذه الدراسات إرشادات مستقبلية لتداني أوجه القصور في مضامين وأسلوب صياغة تقارير المراجعة المتعلقة.

أما ما يتعلق بدور تقارير المراجعة باعتبارها أداة الاتصال بين المراجع ومختلف الفئات المستعمدة للتقارير المثية محل التقارير ، فالتحفظ أن الاتحاد التقليدي الشامي في البيئات المراجعة غالباً ما يشترك في مصداقية التقارير المراجعة شكلاً الاتصال فقط من خلال إبراز تأثير اتواتها على عبارات غير معرفة بدقة مثل مصطلح "مدى وجدان" (Critic and Risk) (Al-Arabi, 1998; Passon, 1998; McInnes and Martens, 1994; Lohlin and Treiborg, 1999) أو إبراز تأثير المراجعة الشاملة للمراجع في اختيار المصطلحات التي تشابه في التفسير من مدى قدرة المشكاة على الاستمرار (Carroll et al., 2001) أو حتى إبراز المقارنة الجوهرية بين طول تقرير المراجعة وحجم العمل المنجز لأتمامه.

أخيراً ، فيما يتعلق بتفاوت توقعات المستخدمين حول طبيعة وتفاصيل العمل الذي يسبق إصدار تقارير المراجعة والقرارات ومسؤوليات المراجع حياله، فالتحفظ أن معظم الدراسات والبحوث في هذه المجال فشلت على عدم اصطفاية الحجم بشكل ضئيل حول الشراكه لهم جميع مستخدمي تقرير المراجع على اختلاف خلفيتهم الاجتماعية والثقافية لطبيعة المراجعة ودور وظائف مسؤولية المراجع، فضلاً عن اشتراط إتباعها بأصناف المعالجة المحاسبية العناصر ومطابقات التوائم المثلية (Lee, 1998; Porter, 1998; Humphrey et al., 1998; Humphrey, 1998) فعلى الرغم من إدراك المراجع لفرص له أو الخاسر القانوني بدوره بإيجابته وطبيعة عمله ومسؤولياته من خلال الأمانة والتعويض المهنية المزمرة الصادرة من قبل الأجهزة الخاضعة على تطبيق هذه المراجعة في ظل دولة. إلا أنه لا يلتزم دائماً إدراك جميع مستخدمي تقرير المراجع بشكل كافياً (1-2) Dearing et al., 1999; Best et al., 1999; Wolf et al., 1999; Banks, 1999) وقد ناقشت العديد من الدراسات الأساليب المختلفة والإجراءات المقترحة لتبسيط النماذج لتبسيط نطاق جهود التوفيق، ومنها ما اقترح زياد التوسع في تقرير المراجع الخليل (1998) (Gray et al., 1998; Harberly et al., 1998) ومنها ما توصل إلى

ضرورة تحديد وجهات المراجع وتطوير فهم واضح لدى طاقم من المراجعين والمستفيدين من خدمات
الراجعة كدور مهنة الترجمة الذي تقدمه للمجتمع (مصطفى، ١٩٩٢م: الصفحة ١١٨هـ؛ واضي، ١٩٩٩م)
(Giacomino, ١٩٩١)، بالإضافة إلى أن بعض الدراسات قامت بتقييم ما تم إنجازه من قبل الهيئات المختصة
لحل هذه المشكلة (١٩٩١: McEneaney, ١٩٩٨; Masson and Zaman, ١٩٩٨; Sikka et al., ١٩٨٨).

٥-١ منهجيات وفرضيات البحث

سوف يتم في هذا البحث تطبيق النظرية الإيجابية (Positive Theory) نظماً تم توضيحها في دراسة
المطيري وموتلي، (٢٠٠٧م)، وهي نظرية قائمة على الشرح والتفسير والتنبؤ بظاهرة معينة من خلال مراجعة
الدراسات السابقة والواقع بهدف الوصول إلى مجموعة من التعاريف وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة لهذه
الظاهرة، وتحقيقاً لأهداف هذا البحث، واستناداً إلى مضمون ومفاهيم النظرية الإيجابية التابعة، تمت
صياغة ثلاث فرضيات كأساس لتحديد الأمور والفضائل التي سيتم تناولها خلال إجراء الدراسة الميدانية
التي يقدمها البحث لتشعل هذه الفرضيات ما يلي:

- ١- يُعدّ فسر متقلبات معيار التقارير السعودي من إمتحانية الحصول على تقارير مراجعة أكثر وضوحاً
وبالتالي أفضل فائدةً بالنسبة لمستخدميها.
 - ٢- يُعدّ فسر الإجراءات الرقابية الضامّة لفرض معيار التقارير السعودي من إمتحانية الحصول على
تقارير مراجعة أكثر وضوحاً وبالتالي أفضل فائدةً بالنسبة لمستخدميها.
 - ٣- يُعدّ فسر وهي أطراف التحيط المهني في السعودية بالمهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة الترجمة
ضمن نطاق تنفيذهم لعمليات الترجمة التي تعاقبوا على إنجازها من إمتحانية الحصول على تقارير
مراجعة أكثر وضوحاً وبالتالي أفضل فائدةً بالنسبة لمستخدميها.
- والمتبع في مضمون الفرضيات الثلاث المذكورة أعلاه بعد أن تركّز البحث لم يقتصر فقط على
الأمور المادية الملموسة (التعيار والإجراءات الرقابية)، بل امتد ليشمل الأمور غير المادية أو غير الملموسة
(الوعي الحاسبي) والتي غالباً ما تكون مستمدة من المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للظاهرة
محل البحث. وبعد مثل هذا التوجه معاملة لمعالجة فسر المناهج التقليدية أو الإيجابية (Traditional or
Positive Approaches) في إبراز وتفسير التواحي غير المادية المؤثرة على الظواهر الحاسبية، خاصةً في ظل
تزايد الدراسات التي توضح وتنادي باستخدام مناهج نوعية (Qualitative Approaches) في البحث الحاسبي
(Chou, ١٩٨٤; Laughlin, ١٩٨٤; Neu et al., ٢٠٠١)، وتوجد على أن فهم الظواهر المرتبطة بممارسة وتنظيم
مهنة الترجمة لا يجب أن يتم فقط من خلال وصف الظاهر الفنية أو التقنية للمهنة دون الاهتمام بالحوادث
الأخرى المتكافئة والاجتماعية وما لها من تأثير في صياغة فسر وقيم وثقافة تلك الظواهر (الحتري).

1970-1971، ص 276-286؛ Mitchell et al.، 1990، ص 100-101؛ Siska، 1999، ص 100-101؛ (Turky and Sherif، 1999، ص 100-101؛ Collins and Sartin، 1999، ص 100-101).

وتتبنى طبيعة التوجيه البحثية المستخدمة اختيار الفرضيات المذكورة في الفقرة السابقة، وعلى ذلك فسيتم الاعتماد عند إجراء الدراسة الميدانية - والتي سيتم من خلالها جمع البيانات المطلوبة - على استخدام استمارة استبيان تم تصميمها بما يتواءم مع مضمون هذه الفرضيات تمهيداً لاختبارها وتحليل ومناقشة النتائج احصائياً، ولتحقيق أهداف البحث، سيتم تبني استمارة الاستبيان بشكل يحقق اعتماديها اختبار مطلق فرضية على حد، وتأكيد فإن تحديد الفرضيات اعتمد بشكل أساسي على استقراء ومراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع تقارير المراجعة، بالإضافة إلى فهم طبيعة وظروف المحيط البحثي بالمملكة العربية السعودية (الداخلي والخارجي). 1997، ص 100-101؛ العنقري، 1997، ص 100-101.

فيما يلي واختيار الفرضية الأولى، سيتم الاستناد إلى توظيف العناصر التي قدمتها دراسات (Hartley and Skuse، 1999، p. 100؛ Hartley، 1999، pp. 185-190) على أساس أن توفرها في مكونات تقارير المراجعة يساعد، في أن تكون هذه التقارير أفضل وضوحاً وبالتالي أكثر فائدة بالنسبة لمستخدميها، شملت هذه العناصر ما يلي:

- 1- تحديد إلى من تتم كتابة تقرير المراجعة.
- 2- توضيح أن القوائم المالية محل التدوير قد تم إعدادها بواسطة الإدارة وأن العرض الرئيسي من المراجعة هو تقديم رأي مستقل حول مدى اعتماديها اعتماد على هذه القوائم.
- 3- تحديد القوائم المالية التي يرتبط بها تقرير المراجعة، وتوضيح طبيعة أي مسئولية تقع على عاتق المراجع بخصوص المعلومات والبيانات التي يتضمنها التقرير ولم يرد ذكرها في القوائم المالية محل المراجعة.
- 4- توضيح حدود مسئولية المراجع في اكتشاف الغش والممارسات غير السليمة.
- 5- بيان حقيقة وجود اعتبار أدلة الإثبات القائمة لتقديم أي رأي مراجعة مقيدة وليست حاسمة.
- 6- وصف أعمال المراجعة التي تم إنجازها على القوائم المالية وبالأخص فيما يتعلق بدور الرقابة الداخلية.
- 7- بيان مطلق آراء المراجعة بشكل واضح.
- 8- فيما يتعلق بالرأي الدال على صدق وعدالة ما تطوره القوائم المالية، بيان الأساس الذي تم الاستناد إليه في الحصول على مدى صدق وعدالة القوائم المالية.
- 9- بيان أي رأي المراجع حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية يراعى بالقوائم المالية كالمطلوب وليس متعلقاً فقط بأحد عناصرها أو بنوعها.
- 10- توضيح طبيعة وأسباب الآثار في الحسابات في رأي المراجعة.

أما اعتبار العرضية الثانية، فسيتم من خلال توظيف عدد من القوائم التي تزيد من فاعلية تنفيذ الإجراءات الرقابية المتواجدة للعرض معيار التقارير السعودي، والتي أبرزتها دراسة (Al-Anqari and Sheret, ٢٠٠٠, pp. ٢٥٢٦) حول تأثير تطبيق برنامج مراقبة جودة الأداء المهني على مصطلبات المراجعة في السعودية. شملت هذه القوائم ما يلي:

- ١- تنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني بواسطة جهة مستقلة عن مصطلبات المراجعة
- ٢- تطوير طرق العمل المتكيفة بخص مصطلبات المراجعة - كجزء من برنامج مراقبة جودة الأداء المهني - من مصطلبات لديها قدر عالٍ من المعرفة والخبرة النهائية
- ٣- أن يكتفي الهدف الأساسي من تنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني في تطوير مصطلبات المراجعة وليس في تصديق أخطائها ومواطن ضعفها.
- ٤- وجود آلية ملائمة وواقعية لتثابة وتقييم مدى تجارب المصطلبات المختلفة في معالجة أوجه القصور والمخالفات والتجاوزات التي تحدثها بواسطة فريق الفحص
- ٥- مراعاة خصوصية وسرية المعلومات والبيانات الخاصة لفريق العمل المتكيفة بخص مصطلبات المراجعة خلال تنفيذ برنامج مراقبة جودة الأداء المهني
- ٦- توفير دليل استرشادي واضح ومتكامل يساعد المصطلبات في تحقيق متطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني
- ٧- مراعاة تفاوت الإمكانيات المالية والبشرية والفنية بين المصطلبات عند تقييم مدى أداء كل مصطلبات لتحقيق متطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني
- ٨- مراعاة تفاوت تأثير العوامل الخارجية على قدرة المصطلبات المختلفة في الوفاء بتحقيق متطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني لعل انخفاض الأعباء المهنية، واحتفاظها لتقديم الخدمات المهنية بواسطة المصطلبات المحترفي، وغيرها من الشاغل التي تعانى منها نسبة مهمة المراجعة في السعودية.
- ٩- وربما يتعلق باختيار العرضية الثالثة والأخيرة، فسيتم توظيف عدد من المهام والأدوار الأساسية التي يؤديها المراجع خلال تنفيذ العمليات التي أصدر بشأنها تقارير مراجعة، والتي تم الاستناد إليها في دراسة السديري والعنزي، ٢٠٠٥هـ) حول ملامح جودة التوقعات، في بيئة مهنة المراجعة السعودية تشمل هذه المهام والأدوار ما يلي:
- ١٠- الاتصال بالمراجع السابق
- ١١- إعداد واعتماد طلب الارتباط
- ١٢- الإقرار بظاير بشئون الشراكة مع المراجعة ونظمها المحاسبية والرقابية
- ١٣- التأكد من سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المستخدم بالمشاء مع المراجعة.

- ٢٤- تنفيذ برنامج مراجعة يتضمن نطاق مسؤول ومبني من إجراءات المراجعة الأساسية والتطبيقية
- ٢٥- اكتشاف الأخطاء وعيوبات العنق والسرقة والاحتيال والتخريف للتعهد بالبيانات المحاسبية المنشأة محل المراجعة والإصلاح عنها في تقرير المراجعة.
- ٢٦- التحقق من التزام إدارة المنشأة محل المراجعة بمعايير المحاسبة والمبادئ المحاسبية المعترف عليها في إعداد القوائم المالية
- ٢٧- الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات (من حيث الكمية والنوعية) ومن مصادر متنوعة لتدعيم واية النهائي حول القوائم المالية محل المراجعة.
- ٢٨- التحقق من دقة الإصلاح عن أي أمور أو قضايا من شأنها أن تؤثر على مستقبل المنشأة محل المراجعة.
- ٢٩- الحصول على خطاب الإصلاح العام للتعهد من قبل إدارة المنشأة محل المراجعة.
- ٣٠- تطمين رأي من مدى عدالة ما يعكسه القوائم المالية من أداء حول نبرة المشقة والوظائف التي للمنشأة محل المراجعة.
- ٣١- التحقق من مدى قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار والإصلاح في حالة التوصل إلى شذوئ حول هذه القتراة في التقرير المراجعة.
- ٣٢- التحقق من التزام المنشأة محل المراجعة بالنظم الأساسية والنظم الشفقات وتطبيق هذا الالتزام في تقرير المراجعة.
- ٣٣- الالتزام بمعايير المراجعة وغيرها من الأنظمة المهنية خلال تنفيذ عملية المراجعة وتطبيق هذا الالتزام في تقرير المراجعة.
- ٣٤- التحقق من مدى طهارة وقابلية إدارة المنشأة محل المراجعة في استغلال الموارد المتاحة بالتدخل الأمثل.
- ٣٥- الإفصاح عن مدى تحفظه من الحصول على طباعة المعلومات والبيانات اللازمة لأتمتع عملية المراجعة في تقرير المراجعة.
- ٣٦- تحديد نطاق أي عملية مراجعة يشتمل دقيق في التقرير النهائي عنها.
- ٣٧- تقديم ضمان عن دقة ومصداقية القوائم المالية التي يراد عنها.
- ٣٨- تقديم التصانح والاستشارات التي تفضل تحسين مستوى ربحية المنشأة محل المراجعة.
- ٣٩- التقرير عن المسؤوليات الامتثالية والبيئية للمنشأة محل المراجعة.
- ٤٠- فحص المعلومات غير المالية والقائمة والتقرير عنها.
- ٤١- فحص القوائم المالية التكميلية والتقرير عنها.

- ٥٠- التقرير للجهات المختصة عن عمليات النشر والسرقة والاختلاس والتزوير والمخدرات بتعليمات المحاسبية للشهادة محل المراجعة.
- ٥١- التقرير للجهات المختصة عن مدى نظافة وإدخالية إيراد المنشأة محل المراجعة في استغلال الموارد المتاحة بالتنسيق الكامل.
- ٥٢- التقرير للجهات المختصة في حالة توفسه إلى الشكوك حول قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار.

وسينتم تقسيم الاستمرارية إلى أربعة أجزاء، يحتوي الجزء الأول على مجموعة من الأسئلة التقييمية ثمرانية التي تحدد نوع العمل وعدد سنوات الخبرة ومستوى المؤهل الأكاديمي والفني. إضافة لأربع أسئلة تعدد يشكك بام مدى معرفة المحاسب على الإشراف بالمعايير التي لتعدد عليه الفروض أما التلثات أجزاء التفهية من قائمة الاستبيان يتم توجيهه بكل منها للتعامل مع التلثات فرضيات محل الاحتياز على التوالي فالجزء الثاني يخصص لتعدد مستوى موافقة المحاسب على أهمية ١٠ عناصر أساسية ضمن مكونات التقارير المراجعة بتفصيل لتدعيم مستوى وضوح مدى هذه التقارير وتقييم مدى الفائدة من استخدامها والاعتداد عليها. أما الجزء الثالث يتم توجيهه لتعدد مستوى موافقة المحاسب على أهمية اعتماد برنامج مراقبة جودة الأداء الفعلي للفروض من قبل هيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على مفاهيم المراجعة التي تعمل في السعودية) على تعاليم مجموعات اسادية. بالإضافة إلى أساسية ترفيقية مدى التزام معاريس الهيئة وتشكيل متطلبات معيار التقارير السعودي وتبوءه من التعبير والاستمعة الحالية والجزء الثالث والأخير تم توجيهه لتعدد مستوى موافقة المحاسب على اعتبار ٢٥ مهمة دور ضمن نطاق ما يؤديه التراجع خلال تفهيد للعمليات التي اصدر بشأنها التقارير مراجعة.

وقد تم تحديد مجتمع البحث في مستخدمي تقارير المراجعة في السعودية من مستثمرين محليين وعراقيين ومدبري مبادئ الاستثمار والالتحاق في البنوك. ومندوبين حكوميين، وشكائيين متخصصين، ومعلمين ومطابقين ماليين والمضاربين مكملاً لم الاعتماد على أسلوب الاختيار العشوائي في تشكيل عينة لعقل فئة من هذه الفئات المتكونة لمجتمع مستخدمي تقارير المراجعة في السعودية.

أخيراً، وليس آخرأً، فيما يتعلق بالنسبة لتحليل البيانات التي من المنظر أن تفرزها قائمة الأسئلة المستخدمة، سيتم استخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية من خلال برنامج SPSS١٢، بما في ذلك:

- ١- اختبار الصدق والثبات لأسئلة الاستمارة. وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ والذي يأخذ قيمأً تتراوح بين الصفر (لا يوجد صدق) أو ثبات في البيانات) والواحد (الصحيح يوجد صدق) أو شيء تقع في

- التيها التآكل أي أن زيادة قيمة العامل تعني زيادة مصداقية البيانات. إذ ستعكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.
- ٢* عمل جداول إحصائية بسيطة تشمل التكرارات والنسب المئوية لأسئلة الجزء الأول من بيانات الاستبانة.
- ٣* حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة على الأسئلة الواردة في شريط مشابه لمقياس ليمبورت ذي النقاط الخمس، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من موافق بشدة (4) إلى موافق (1) إلى غير متأكد (3) إلى غير موافق (2) إلى غير موافق بشدة (1). وذلك بهدف معرفة أي فئة تنتمي إجابات العينة.
- ٤* اختيار تمثيل التباين الأحادي "ف" بين متوسط إجابات العينة على الأسئلة المتعلقة بمعايير الدراسة حسب نوع العمل الحالي، وسنوات الخبرة، ومستوى التأهيل الأكاديمي، ومستوى التأهيل المهني. يتم ذلك بوضع فرض العدم "ف٠" لجميع متوسطات الإجابات متساوية، أو بمعنى آخر لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة حسب نوع العمل. أما الفرض البديل "ف١" ليست جميع متوسطات الإجابات متساوية، أو بمعنى آخر توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة حسب نوع العمل. فإذا طُفقت قيمة الاحتمال أقل من أو تساوي (0.05)، فهذا يعني رفض فرض العدم "ف٠" وقبول الفرض البديل "ف١". أي توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة حسب نوع العمل وبالتالي فإن اختلاف العمل الحالي لعينة البحث له تأثير على إجابات العينة، وبإجراء هذه الحالة يتم إجراء اختبار أقل فروق معنوي (L.S.D) لمعرفة مصدر الاختلاف أو الفرق والمتخصص إذا طبقت قيمة الاحتمال أظهر من (0.05)، وهذا معناه قبول فرض العدم "ف٠" ورفض الفرض البديل "ف١"، أي لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة حسب نوع العمل وبالتالي فإن اختلاف العمل الحالي لعينة البحث ليس له تأثير على إجابات العينة وهكذا بالنسبة لسنوات الخبرة، ومستوى التأهيل الأكاديمي، ومستوى التأهيل المهني.
- ٥- اختيار فرضيات البحث.

٢- عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

سبل الإشارة إلى أن هذا البحث يهدف إلى الكشف عن أسباب تلك العوامل تعد من مستوى وضوح وفائدة تقارير المراجعة في السعودية بالنسبة لمستخدميها، سواء فيما يتعلق بمتطلبات مهنة التقارير السعودي، أو بالإجراءات الرقابية التي تكفل الالتزام بها، أو حتى بمستوى وعي أطراف المحيط المهني في السعودية بالمهام والأدوار التي يؤديها معارضو مهنة المراجعة ضمن نطاق تقديمهم لخدمات المراجعة محل التقارير. يتم في هذا القسم استعراض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية التي تم إجرائها على مجتمع البحث والتمثل في هيئة عشوائية العنق من مستخدمي تقارير المراجعة في السعودية من مستثمرين حاليين ومستثمرين (١٠٠) استماراً تم استلام ٦٤ منها أي ما نسبته ٦٤٪، وهدفي صانعي الاستثمار والالتزام في البنوك (٦٠) استماراً تم استلام ٩٨ منها أي ما نسبته ٦٦٪، ومستقلين محاسبين (١٠) استماراً تم استلام ٢٢ منها أي ما نسبته ٦٢٪، وأكاديميين متخصصين ومعلمين ومكاتب محاسبين والقياسيين (١٠) استماراً تم استلام ٢٢ منها أي ما نسبته ٦٢٪، لمعب الردود طبقاً يتضح بعد صياغة الاستبيان، وعليه فقد تم استخدام ما أفردته الاستمارات المستلمة من بيانات كأساس لتحليل آراء المشاركين والخيار فرضيات الدراسة من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المشار إليها سلفاً.

١-٢ مستوى مصداقية البيانات

تم إجراء اختبار الصدق والثبات على إجابات أسئلة الاستبيان، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر ٠٠ يوجد صدق أو ثبات في البيانات والواحد الصحيح يوجد صدق أو ثبات تام في البيانات. بين الجدول رقم (٢-١) فيه معامل ألفا كرونباخ لمتغير أسئلة الاستبيان.

جدول رقم (١-٢)، معامل ألفا كرونباخ للصدق والثبات لمحاو استبيان الاستبيان

الصدق	الثبات	عدد العبارات	المحور
٠.٩٦٥	٠.٩٢٢	١٠	عناصر تقرير المراجعة
٠.٩٧٢	٠.٩٤٤	٨	معلومات زائدة تابعة الإجراءات الرقابية الصاحبة كدراس معيار
٠.٩٢٧	٠.٩٨٩	٢٥	التقارير السعودي
٠.٩٦٤	٠.٩٢٧	٢٧	إجمالي

من الجدول رقم (٢-١) - (١)، يتضح أن قيمة المعامل بالنسبة لإجمالي المحاور، فيما يتعلق بالثبات بلغت (٠.٩٢٧)، وفيما يتعلق بالصدق بلغت (٠.٩٦٤)، وهذه النتائج تعتبر مرتفعة بالنسبة لهذا النوع من

البيانات، مما يؤكد عدل وثبات إحصائيات المسئلة الاستدلالية.

٢-٢ توصيف وتحليل البيانات العامّة للمشاركتين

ويرى الجدول رقم (٢١ - ٢٢) توزيع المشاركين من هيئة البحث حسب نوع العمل الحالي. حيث يتضح أن أقل من نصف المشاركين يتقبل ونسبياً بلغت ١٤,٥% من المستثمرين، تلاهم حوالي خمس العينة ونسبياً بلغت ٢١,٨% من الأقطابيين أو المحللين الماليين والاقتصاديين، ثم ٢١,٦% من مسانلي الاستثمار أو الائتمان في البنوك، في حين بلغت نسبة المشاركين من فئة المسانلي الخطوط ٢١,٥%.

جدول رقم (٢٠٢)

توزيع عينات البحث حسب نوع العمل الحالي

النسبة	العدد	نوع العمل الحالي
١٤,٥	١٤	مستثمر
٢١,٨	٢١	مسانلي استثمار أو ائتمان في بنك
٢١,٦	٢١	مسانلي خطوط
٢١,٦	٢١	أقطابيين/محلل أو قطائب مالي واقتصادي
١٠٠	١٠٢	إجمالي

ويرى الجدول رقم (٢٢ - ٢٣) توزيع المشاركين من هيئة البحث حسب عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي. حيث يتضح أن أقطار من فئت المشاركين ونسبياً بلغت ٢٧,٥% مدة خبرتهم في العمل الحالي بلغت أقطار من حشراً سنوات، في حين أقطار أكثر من ربع المشاركين ونسبياً بلغت ٢٧,٩% أن مدة خبرتهم في العمل الحالي تتراوح بين سبع إلى أقل من عشر سنوات، وبما يقلل بعد أن ٢١,٦% من المشاركين أي حوالي ثلث العينة مدة خبرتهم في العمل الحالي بلغت أقل من سبع سنوات، أي أن غالبية المشاركين لديهم خبرة مقبولة في العمل الحالي. مما يعطي ثقة في الإجابات وقد ظهر ذلك واضحاً في قيمة معامل الصدق والثبات لأسئلة الاستدلال.

جدول رقم (٢-٢)
توزيع عينات البحث حسب سنوات الخبرة

النسبة	العدد	عدد سنوات الخبرة
٢٥	٤	أقل من سنة
١٨,٤	٣	من ١ - ٣ سنة
٢٢,٥	٣٦	من ٤ - ٧ سنة
٢٥,٤	٤١	من ٧ - ١٠ سنة
٢٧,٢	٥٥	أكثر من ١٠ سنوات
١٠٠	١٦٧	إجمالي

كما فيما يتعلق بتوزيع المشاركين حسب مستوى تأهيلهم الأكاديمي فكلما يتضح في الجدول رقم (٢-٢) أن أقل من نصف العينة يقابلون وظيفة بلغت ١٤,٦% من الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى (المعلم/مدرسة). في حين أن ٢٧,٢% التي أكثر من ربع العينة يقابلون من الحاصلين على الماجستير والدكتوراه، ويتلهم ٢٧,٢ فقط من الحاصلين على درجة البكالوريوس.

جدول رقم (٢-٣): توزيع عينات البحث حسب مستوى التأهيل الأكاديمي

النسبة	العدد	التأهيل الأكاديمي
١٥,٦	٢٦	دبلوم
١٤,٦	٢٤	بكالوريوس
١٤,٤	٢٤	ماجستير
٢٢,٢	٣٦	دكتوراه
٢٥,٣	٤١	أخرى
١٠٠	١٦٧	إجمالي

وفيما يتعلق بتوزيع المشاركين حسب مستوى تأهيلهم المهني فكلما يتضح في الجدول رقم (٢-٣) أن أقل من النصف العظمى من عينة البحث وبنسبة بلغت ٢٨,٨% ليس لديهم أي تأهيل مهني. في حين أن باقي

العينة ونسبة 70.7 لديهم تأهيل مهني، منهم 5.1 زمالة سعودية، و 2.7 زمالة أمريكية، و 6.3 زمالة بريطانية، ونفس النسبة لديهم زمالات أخرى.

جدول رقم (2-5): توزيع عينات البحث حسب مستوى التأهيل المهني

التأهيل المهني	العدد	النسبة
لا يوجد	157	65.8
زمالة سعودية	6	2.5
زمالة غير سعودية	3	1.2
إجمالي	166	100

من جانب آخر توضح أربع نقاط تحدد بانتظام عام مدى معرفة المشاركين من عينة الدراسة بالتقديرات محل البحث، بما في ذلك مدى استخدام المشاركين لتقارير المراجعة، ومدى معرفته وإلمامه بكل من معايير المراجعة السعودية، وبالإجراءات الرقابية المتسامية لفرضها، وأجراً بالمهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة في السعودية. يوضح الجدول رقم 2-6 توزيع المشاركين من عينة الدراسة حسب مدى استخدامهم لتقارير المراجعة. عكساً يوضح الجدول رقم 2-7 توزيع المشاركين من عينة الدراسة حسب مدى معرفتهم بالمهام ومعايير المراجعة السعودية، وبالإجراءات الرقابية المتسامية لفرضها، وبالمهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة في السعودية.

جدول رقم (2-6): توزيع عينات البحث حسب مدى استخدام أو تقارير المراجعة

استخدموا تقرير المراجعة	العدد النسبة	العدد النسبة	العدد النسبة	العدد النسبة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	
						الاستخدام	الدرجة
نعم	11	6.6	11	6.6	1.1	0.8	0.8

يتضح من الجدول رقم 2-6 أن أقل من نصف العينة يقرأون ونسبة بلغت 27.7 أعادت أنها تستخدم التقارير المراجعة نادراً ودائماً وبدرجة أقل من المشاركين من عينة الدراسة أنهم يستخدمون هذه التقارير نادراً وأحياناً، في حين سجلت نسبة 76.8 فقط من المشاركين على أنهم لا يستخدمون هذه التقارير أبداً. ويشكل عام بلغ المتوسط المرجح لإجابات العينة (2.1) وهو يقع في فئة "نادراً".

جدول رقم (7-2)، مدى معرفة المشاركين بمحاور الدراسة

معايير المراجعين	معرفة جيدة		معرفة جيدة		معرفة جيدة		معرفة جيدة		معرفة ممتددة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
معرفة متوسطة	49	91.6	11	20.4	31	58.0	10	18.5	191
الإجراءات الرقابية التشخيصية المخبرية	19	35.2	9	16.5	37	68.5	14	25.9	137
المهام والأدوار التي يؤديها المعالجون	14	26.3	8	14.9	24	44.4	12	22.4	103

ويوضح من الجدول رقم (7-2) أن أكثر من ثلث العينة يقلل ونسبة ونسبة بلغت 35.2 أجابت أن مستوى معرفتها بمعايير المراجعة السعودية متوسطة، في حين أجاب 20.4 من المشاركين عن عينة الدراسة أن مستوى معرفتهم يتراوح بين معرفة جيدة ومعرفة ناعمة، وفي المقابل أجاب 18.5 أن مستوى معرفتهم يتراوح بين معرفة محدودة ومعرفة معدومة، ويشكلت عام بلغ المتوسط المرجح لأجابات العينة فيما يتعلق بمستوى المعرفة بمعايير المراجعة السعودية (20.4) وهو يقع في فئة "معرفة متوسطة". ومن نفس الجدول يتضح أيضاً أن 35.2 من العينة أجابت أن مستوى معرفتها بالإجراءات الرقابية التشخيصية لفرض معايير المراجعة السعودية متوسطة، في حين أجاب 16.5 من المشاركين عن عينة الدراسة أن مستوى معرفتهم يتراوح بين معرفة جيدة ومعرفة ناعمة، وفي المقابل أجاب 25.9 من العينة أن مستوى معرفتهم يتراوح بين معرفة محدودة ومعرفة معدومة، ويشكلت عام بلغ المتوسط المرجح لأجابات العينة فيما يتعلق بمستوى المعرفة بالإجراءات الرقابية التشخيصية لفرض معايير المراجعة السعودية (25.9) وهو يقع في فئة "معرفة متوسطة". ومن نفس الجدول يتضح أيضاً أن أكثر من نصف العينة يقلل ونسبة بلغت 58.0 أجابت أن مستوى معرفتها بالمهام والأدوار التي يؤديها معاروس مهنة المراجعة في السعودية تتراوح بين معرفة جيدة ومعرفة ناعمة، في المقابل نجد أن 22.4 فقط من العينة أجابت أن معرفتها تتراوح بين معرفة محدودة ومعرفة معدومة، في حين أجاب 26.3 من العينة أن معرفتهم بالمهام والأدوار تعد معرفة متوسطة، وبلغ المتوسط المرجح لأجابات العينة فيما يتعلق بمستوى المعرفة بالمهام والأدوار التي يؤديها معاروس مهنة في السعودية (26.3) وهو يقع في فئة "معرفة جيدة".

٢-٢ تحليل إجابات المشايركيين بالاستبيان

لقد تم تحليل إجابات آراء المشاركين بالاستبيان حول ١٣ متغير تم تصنيفها في استعمار الاستبيان تحت ثلاثة أقسام رئيسية عناصر تقرير المراجعة. ومعلومات زيادة قاملية الإجراءات الرقابية الصحاح لقرصن معيار التقارير السعوديه. وهذه ادوار عناصره مهنة المراجعة في السعودية، وكذلك بالمشاب التوسط الحسابي الترححات التي حصل عليها بكل متغير باستخدام مقاييس ليكسرت. وهذا لكه احتساب النسبة المئوية للاستجابات لكل متغير، والجدول (٢١- ١٨) و (٢٢- ١٩) و (٢٣- ٢٠) تحتوي على تحليل لتلك الاجابات.

١-٢-٢ عناصر تقرير المراجعة

بمستلخ آراء هيئة البحث عن مدى موافقتها على اهمية لواقع عشر عناصر معددا لتقارير المراجعة علىاساس كد غير مستوي ونوع التقارير والمصطلح العائد من استخدامها والاعتماد عليها. وكما يوضح من الجدول رقم (٢٣- ٢٠) تبين ان غالبية هيئة البحث اجابوا بنعم وافقتهم وموافقتهم بشدة على اهمية لواقع جميع العناصر العشر لتقرير المراجعة ولكن بنسب متفاوتة. فمراجعة (٢٣- ٢٠) بالنسبة لعنصر اوصف اتصال المراجعة التي تم اجازها على النحو تم الآتية، و (٢٣- ٢١) بالنسبة لعنصر ايمان الأساس الذي تم الاستناد اليه في التحظيم على مدى صدق وعدانة القوائم المالية. و (٢٣- ٢٢) بالنسبة لعنصر ايمان بكل ادراء المراجعة بكل ونوع، و (٢٣- ٢٣) بالنسبة لعنصر التعرير التي من لثم مصادره لتقرير المراجعة. وهذه النتائج تظل مع قيم التوسط المخرج الاجابات الهيئة على جميع عناصر تقرير المراجعة حيث بلغ (٢٣- ٢٤) لعنصر اوصف اتصال المراجعة التي تم اجازها على القوائم المالية وبالاحسن فيها يتعلق بدور الرقابة الداخلية. و (٢٣- ٢٥) لعنصر ايماءا يتعلق بالثاني اذال على صدق وعدانة ما يظهره القوائم المالية. ايمان الأساس الذي تم الاستناد اليه في التحظيم عن مدى صدق وعدانة القوائم المالية. و (٢٣- ٢٦) لعنصر التوضيح حدود مسئولية المراجع في اكتشاف الخطر والتدابير غير المتوقعة، و (٢٣- ٢٧) لعنصر ايمان حقيقة وجوب لعنصر أدلة الاكثبات للتامة للتعريف التي رأي مرصعا مضمنا وليس حاسما، و (٢٣- ٢٨) لعنصر ايمان ان رأي المراجع حول مدى صدق وعدانة القوائم المالية يرتبط بالوثائق الدارية فقط وليس مطلقا فقط بأحد عناصرها ان بنوعها، واحصا (٢٣- ٢٩) لعنصر التوضيح ان القوائم المالية عمل التقرير قد تم اعدادها بواسطة الإفراد ولي

جدول رقم (4-7)، مستوى الموافقة على تعيين لوائح مستويات زيادة طلبية الإجراءات الرقابية المصاحبة لقرض معيار التقارير السعودي

الترتيب	نوع الوثيقة	الاصلاح المقترح	التوصية المقدم	موافقة شعبة	موافقة	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق		ملاحظات
												نسبة	عدد	
1	موافق	1.1	7.0	93.8	95	79.1	95	93.8	95	93.8	95	93.8	95	مستوى الموافقة على الإجراءات الرقابية
														93.8
2	موافق	1.2	8.0	98.0	95	93.8	95	98.0	95	93.8	95	98.0	95	مستوى موافقة معيار التقارير السعودي
														98.0
3	موافق	1.3	9.0	98.0	95	93.8	95	98.0	95	93.8	95	98.0	95	مستوى موافقة معيار التقارير المصاحبة لقرض معيار التقارير السعودي
														98.0

البيانات الحاسوبية

الفرع الرئيسي من المراجعة هو تقدير أي مسائل حول مدى إمكانية الاعتماد على هذه القوائم، وهي جميعها تقع في فئة "موافق". فكلما بلغ هذا المتوسط (٤.٣٠) انخفض التحديد للقوائم الثانية التي يرتبط بها تقرير المراجعة، وتوضيح طبيعة أي مسئولية تقع على عاتق المراجع بخصوص المعلومات والبيانات التي يتضمنها التقرير ولم يرد ذلك عرفاً في القوائم الثانية معاً للرجوع، و (٤.٢٨) انخفض اليقظة لكل أول المراجعة يمثل وضوحاً، و (٤.٢٦) انخفض التحديد إلى من أنه مكتوبة لتقرير المراجعة، وأخيراً (٤.٢٦) انخفض التوضيح طبيعة وأسباب والتأثير لحفظات في رأي المراجعة، وهي جميعها تقع في فئة "موافق بشروط". هذا وبالمتوسط المرجح لإجابات الهيئة على جميع عبارات الدور (٤.٠٠) وهو يقع في فئة "موافق".

جدول رقم (٤٠٢) مستوى العواطف على العيون لواقع مشاعر تلاميذ المراجعة

المتغير	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	العواطف				
			سعادة	فرح	خوف	حزن	قلق
1	2.74	0.72	3.11	3.08	2.74	2.40	2.14
2	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
3	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
4	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
5	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
6	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
7	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
8	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
9	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
10	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
11	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
12	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
13	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
14	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
15	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
16	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
17	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
18	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
19	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
20	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
21	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
22	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
23	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
24	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
25	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
26	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
27	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
28	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
29	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14
30	2.84	0.73	3.11	3.08	2.84	2.40	2.14

الرمز	نوع التكلفة	الفترة	القيمة	مؤشر التكلفة	مؤشر الإنتاج	مؤشر التكلفة	مؤشر الإنتاج	مؤشر التكلفة	مؤشر الإنتاج	مؤشر التكلفة	مؤشر الإنتاج	مؤشر التكلفة	مؤشر الإنتاج
١	تكاليف	٢٠٠٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	تكاليف	٢٠٠٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣	تكاليف	٢٠٠٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤	تكاليف	٢٠١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

البيانات الحاسبية

العدد	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	الاسم	الرقم	ملاحظات	
											الاسم	الرقم
1	مطبخ	1	مطبخ	1	مطبخ	1	مطبخ	1	مطبخ	1	مطبخ	مطبخ رقم 1
2	مطبخ	2	مطبخ	2	مطبخ	2	مطبخ	2	مطبخ	2	مطبخ	مطبخ رقم 2
3	مطبخ	3	مطبخ	3	مطبخ	3	مطبخ	3	مطبخ	3	مطبخ	مطبخ رقم 3
4	مطبخ	4	مطبخ	4	مطبخ	4	مطبخ	4	مطبخ	4	مطبخ	مطبخ رقم 4
5	مطبخ	5	مطبخ	5	مطبخ	5	مطبخ	5	مطبخ	5	مطبخ	مطبخ رقم 5
6	مطبخ	6	مطبخ	6	مطبخ	6	مطبخ	6	مطبخ	6	مطبخ	مطبخ رقم 6
7	مطبخ	7	مطبخ	7	مطبخ	7	مطبخ	7	مطبخ	7	مطبخ	مطبخ رقم 7
8	مطبخ	8	مطبخ	8	مطبخ	8	مطبخ	8	مطبخ	8	مطبخ	مطبخ رقم 8
9	مطبخ	9	مطبخ	9	مطبخ	9	مطبخ	9	مطبخ	9	مطبخ	مطبخ رقم 9
10	مطبخ	10	مطبخ	10	مطبخ	10	مطبخ	10	مطبخ	10	مطبخ	مطبخ رقم 10
11	مطبخ	11	مطبخ	11	مطبخ	11	مطبخ	11	مطبخ	11	مطبخ	مطبخ رقم 11
12	مطبخ	12	مطبخ	12	مطبخ	12	مطبخ	12	مطبخ	12	مطبخ	مطبخ رقم 12
13	مطبخ	13	مطبخ	13	مطبخ	13	مطبخ	13	مطبخ	13	مطبخ	مطبخ رقم 13
14	مطبخ	14	مطبخ	14	مطبخ	14	مطبخ	14	مطبخ	14	مطبخ	مطبخ رقم 14
15	مطبخ	15	مطبخ	15	مطبخ	15	مطبخ	15	مطبخ	15	مطبخ	مطبخ رقم 15
16	مطبخ	16	مطبخ	16	مطبخ	16	مطبخ	16	مطبخ	16	مطبخ	مطبخ رقم 16
17	مطبخ	17	مطبخ	17	مطبخ	17	مطبخ	17	مطبخ	17	مطبخ	مطبخ رقم 17
18	مطبخ	18	مطبخ	18	مطبخ	18	مطبخ	18	مطبخ	18	مطبخ	مطبخ رقم 18
19	مطبخ	19	مطبخ	19	مطبخ	19	مطبخ	19	مطبخ	19	مطبخ	مطبخ رقم 19
20	مطبخ	20	مطبخ	20	مطبخ	20	مطبخ	20	مطبخ	20	مطبخ	مطبخ رقم 20

٢-٢-٢ مقومات قيادة فاعلية الإجراءات الرقابية للمصاحبين لفرض معيار التقارير

باستطلاع آراء عملة البحث عن مدى موافقتها على أهمية توفير شافية معلومات الزيادة فاعلية الإجراءات الرقابية التساهمية لفرض معيار التقارير السعودي تكافؤاً لتدعيم مستوى ونسج التقارير وتعظيم الفائدة من استخدامها والاعتماد عليها - تكلماً بالشرح من الجدول رقم ٢١ - ٢٩. تبين أن شافية حبة البحث اجابوا بموافقتهم وموافقتهم بنسبة على أهمية توفير جميع التعميمات النهائية وتحقق بنسب متفاوتة، تراوحت بين ١٥٨٢، بالنسبة لمراجعة تقارير الإخطارات الثانية والثالثة وبين المتطلبين و أقرارات التقارير تأثير العوامل الخارجية على قدرات المتطلبين المختلفة في الوفاء بتعليمات متطلبات جودة الأداء المهني، و ١٧٤٢ بالنسبة للوجود أية علاقة وفعالية لتأدية وتقييم مدى تحاوير، المتطلبين المختلفة في معالجة أوجه العصور والمعالجات والتجاوزات التي تم رصدها بواسطة فريق التقييم، وهذه النتائج تتفق مع قيم المتوسط الفرجح لإحداث لجنة على عيادات هذا المحور. حيث تراوحت بين ١٣٥١١ بالنسبة للمراجعات تطوحت الإخطارات الثانية والثالثة والفتية بين المتطلبين عند التقييم مدى وفاء وكل مطلبين بتعليمات متطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، و ١٤٠٠١ بالنسبة للتأثير دليل استرشادي واضح ومتكامل يساعد المتطلبين في تحقيق متطلبات برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، وهي نتج جميعها في فئة "موافق". هذا ويأتي التوسد الشرح لإحداث اللجنة على جميع عيادات المحور (٢٧٦١) وهو يقع في فئة "موافق".

٢-٢-٢ المهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة

باستطلاع آراء هيئة البحث عن مدى توافقها على اعتبار ٢٥ مهماً دور ضمن نطاق ما يؤديه المراجع خلال تهيئته للمعطيات التي أصدر بشأنها تقرير مراجعة بهدف قياس مستوى معرفة القائم بمسئولته في التقرير معال هذه المهام والأدوار - تبين طوعاً وبسخط من الجدول رقم (٢-٢) أن غالبية هيئة البحث أجابوا بتوافقهم وبذلك موافقتهم بهذا على أهمية غالبية المهام والأدوار الملتصق منها، ولكن بنسب متفاوتة تراوحت بين ٦٠,٣ إلى ١٠٠,٠ بالنسبة للمهام والأدوار الآتية: الاتصال بالمراجع السابق، إعداد واعتماد خطط الإشراف، والتحقق من مدى مطابقتها، وإضافة مزايا للشأن محل المراجعة في استقلال الموارد المتاحة بالمشغل الأمثل، ونسبة ١٠٠,٠ بالنسبة لتنفيذ برنامج مراجعة يتضمن نقل مقبول وصول من إجراءات المراجعة الأساسية والتأليفات، ونسبة ٩٩,٨ بالنسبة للحصول على قدر كافٍ من أدلة الإثبات لتقييم راية النهائي حول الوثائق المثبتة محل المراجعة، ونسبة ٩٩,٨ بالنسبة للتحقق من التزام المنشأة محل المراجعة بأنشطتها الأساسية وأنظمة الشروط وتطبيق هذا الالتزام في تقرير المراجعة، وهذه النتائج تكمل مع قيم التقييم المرجح لإجابات اللجنة على العبارات الصيغ عشر الأولى من عبارات هذا الدور، حيث تراوحت بين ٤٢,٢٠٦ بالنسبة للتحقق من كفاية الإفصاح عن أي أمور أو قضايا من شأنها أن تؤثر على مستقبل المنشأة محل المراجعة، إلى ٤١,٣٣٦ بالنسبة للحصول على قدر كافٍ من أدلة الإثبات من حيث الضمنية والتوثيق ومن مصادر متنوعة لترميم راية النهائي حول الوثائق المثبتة محل المراجعة، وهي جميعها تقع في فئة "موافق بشدة" وبذلك تراوح التقييم المرجح لإجابات اللجنة بين ٤٢,٢٠٦ بالنسبة للاتصال بالمراجع السابق، و ٤١,٣٣٦ بالنسبة للتحقق من كفاية الإفصاح عن أي أمور أو قضايا من شأنها أن تؤثر على مستقبل المنشأة محل المراجعة، وهي جميعها تقع في فئة "موافق".

جدول رقم (10-4) مستوى التوافق على الصعيد المهني والأدبي التي يوليها معايير مهنة المحققين

الهدف	مؤشرات الهدف	مؤشرات	مؤشرات		مؤشرات	مؤشرات		مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات
			مؤشرات	مؤشرات		مؤشرات	مؤشرات						
1	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات
2	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات
3	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات
4	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات
5	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات
6	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات	مؤشرات

الرمز	الوصف	مؤهل		مؤهل		مؤهل		مؤهل	مؤهل	مؤهل	مؤهل	مؤهل
		مؤهل	مؤهل	مؤهل	مؤهل	مؤهل	مؤهل					
1	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
2	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
3	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
4	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
5	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
6	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
7	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
8	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
9	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
10	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
11	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
12	مؤهل	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00

رقم	الوصف	مواصفات		مواصفات		مواصفات		مواصفات	مواصفات	مواصفات	مواصفات	مواصفات	مواصفات	مواصفات
		مواصفات	مواصفات	مواصفات	مواصفات	مواصفات	مواصفات							
١	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٣	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٤	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٥	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٦	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٧	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٨	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٩	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٠	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١١	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٢	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٣	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٤	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٥	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٦	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٧	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٨	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٩	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٠	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢١	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٢	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٣	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٤	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٥	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٦	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٧	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٨	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٩	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٣٠	مواصفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١

المواصفات الفنية

نوع المرض	عدد الحالات	الذكور	الإناث	معدل الإصابة		معدل الإصابة		معدل الإصابة		ملاحظات
				الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
أ										
الحمى التيفية	2	2	0	0.02	0.00	0.02	0.00	0.02	0.00	
الحمى التيفية	0	0	0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	
ب										
الحمى التيفية	1	1	0	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00	
الحمى التيفية	0	0	0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	
ج										
الحمى التيفية	1	1	0	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00	
الحمى التيفية	0	0	0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	
د										
الحمى التيفية	1	1	0	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00	
الحمى التيفية	0	0	0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	
هـ										
الحمى التيفية	1	1	0	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	0.00	
الحمى التيفية	0	0	0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	
الإجمالي	4	4	0	0.04	0.00	0.04	0.00	0.04	0.00	

المصدر: التقرير السنوي

(٢٢)

٤-٤-٢ مستوى التأهيل المهني

بإجراء اختبار لتحليل التباين الأحادي (ف) بين معالوز الدراسة الثلاثة وهي: عناصر تقويم المراجعة، ومعلومات زيادة فاعلية الإجراءات الرقابية المتساحية لفرض معيار التقارير السعودي، والهام والأوز التي يوزنها معاروس مهنة المراجعة في السعودية بالنسبة لمستوى التأهيل المهني وباستخدام نفس الاعتبارات والخطوات والفروض السابق ذكرها في حالات نوع العمل الحالي وعدد سنوات الخبرة ومستوى التأهيل الأكاديمي، وكلما يتضح من الجدول رقم (٤٦-٤٦)، فإن عدم وجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المهنة يعود إلى مستوى التأهيل المهني على التحسين الأول كمتاسو تقويم المراجعة والثالث والهام والأوز التي يوزنها معاروس مهنة المراجعة في السعودية، من معالوز الدراسة وبأنه المقابل، يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية يعود إلى مستوى التأهيل المهني بين متوسط إجابات المهنة على النحو التالي من معالوز الدراسة وللثمن معلومات زيادة فاعلية الإجراءات الرقابية المتساحية لفرض معيار التقارير السعودي.

جدول رقم (٤٦-٢)، تحليل التباين تبعاً لمستوى التأهيل المهني

التحور	التأهيل المهني	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	F	Sig	الدلالة
عناصر تقويم المراجعة	لا يوجد	١٥٩	٤.٩١	٠.٩١	٠.٢١٥	٠.٦٠٠	غير ذات
	دعالة متوسطة	٩	٤.٩١	٠.٩١			
	دعالة غير متوسطة	١	٤.٩١	٠.٩١			
معلومات زيادة فاعلية الإجراءات الرقابية المتساحية لفرض معيار التقارير السعودي	اجمالي	١٦٩	٤.٠٠	٠.٩٩			
	لا يوجد	١٢٩	٤.٧٤	٠.٩٥	٠.٥٩٩	٠.٠٠١	ذات
	دعالة متوسطة	٩	٤.٠٠	٠.٩٩			
الهام والأوز التي يوزنها معاروس مهنة المراجعة في السعودية	دعالة غير متوسطة	٧	٤.٢٤	٠.٩٥			
	اجمالي	١٥٧	٤.٢٤	٠.٩٥			
	لا يوجد	١٤٧	٤.٢٤	٠.٩٥	٠.٥٠٤	٠.٠٠١	غير ذات
المهنة (المطور)	دعالة متوسطة	٩	٤.٠٥	٠.٩٤			
	دعالة غير متوسطة	٩	٤.٠٥	٠.٩٤			
	اجمالي	١٨	٤.٠٥	٠.٩٤			

والمعرفة أي مستوى من مستويات التأهيل المهني يوجد بينها هذا الفرق، تم إجراء اختبار أقل طرق معكظن (LSD)، وكلما يتضح في الجدول رقم (٤٦-٢)، وليرى أن هناك فرق معنوي بين إجابات المشاركين من مهنة البحث ضمن لديهم زمالات غير سعودية وللمشاركين الذين لا يوجد لديهم تأهيل مهني.

في المقابل، غالبية هيئة البحث بالنسبة لطرق المهام والأدوار محددة بين توافق وعدم توافق، هذا فيها التقديم ضعيف عن رقة ومصدقية القوائم الثانية التي يراجعها، وتقديم التصحيح التي تختلف باختلاف مستوى ربحية المنشأة محل المراجعة، والتقرير عن المستويات الاقتصادية والمالية للمنشأة محل المراجعة، وبعض المعلومات غير الثانية والتقرير عليها، وبعض القوائم المالية التقديرية والتقرير عنها، ولتقرير الهيئات المختلفة عن مبادئ النشر والسرعة والاحتمال والتعريف التعمد بالبيانات المحسوبة للمنشأة محل المراجعة، ولتقرير الهيئات المعنية عن مدى مطابقة ودقته كإدارة المنشأة محل المراجعة في استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، والتقرير للهيئات المختصة في حالة توفيقه إلى شقوق حول كفاءة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار، لذلك نجد المتوسط المرجح لإجاباتهم المتعلقة بهذه المهام والأدوار غير متطابق، وتراوح بين (٢٩٨) بالنسبة للتقديم ضعيف عن رقة ومصدقية القوائم الثانية التي يراجعها، و (٢١٥) بالنسبة لتقديم التصحيح التي تختلف باختلاف مستوى ربحية المنشأة محل المراجعة، علماً بأن المتوسط المرجح لإجابات هيئة علي جميع عبارات التحور بلغ (٢٩٦)، وهو يتبع في فئة "موافق".

٢-٢ رزمة استجابات المشاركين بالاستبيان بالعوامل الديموغرافية

لقد عرفت عدد نادر استجابات المشاركين على المحاور الثلاثة الأساسية للدراسة بعوامل نوع العمل وعدد سنوات الخبرة ومستويات التأهيل الأكاديمي والمهني ثم إجراء اختبار تحليل التباين

٢-٢-١ نوع العمل الحالي

بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي الفذ بين معاور الدراسة الثلاثة وهي: عناصر التقييم المقروءة، ومعلومات زبديا فاعلية الإجراءات الرقابية المتصاحبة لفرض معبرو التقارير السعودية، والشام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة في السعودية بالنسبة لنوع العمل الحالي. باعتبار أن فرض العدم هو: جميع متوسطات الإجابات متساوية بالنسبة لنوع العمل الحالي أي لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة حسب نوع العمل الحالي.

الفرص التبدل في - ليست جميع متوسطات الإجابات متساوية بالنسبة لنوع العمل الحالي، أي توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة حسب نوع العمل الحالي، ويتضح من الجدول رقم (٩ - ١١) أنه لا يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة على التحورين الثاني لمعلومات زبديا فاعلية الإجراءات الرقابية المتصاحبة لفرض معيار التقارير السعودية والثالث المهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة في السعودية من معاور البحث بعدد أي نوع العمل الحالي لهيئة البحث، وفي الترتيب، يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بعدد أي نوع العمل الحالي بين متوسطات إجابات هيئة علي عبارات التحور الأول من معاور الدراسة والمختصين عناصر التقييم المراجعة.

جدول رقم (11-2): تحليل التباين تبعاً لنوع العمل العائلي

المحور	نوع العمل العائلي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	F	Sig.	الدلالة	
مصادر تقرير المراجعة	مستثمر	70	3.32	0.88		0.000	بال	
	مسؤول استشار أو التعمير	83	3.95	0.77				
	مسؤول محاسبي	99	3.43	0.93				
	مطابقين/محقق أو محاسب	87	3.39	0.85				
	إجمالي	329	3.11	0.98				
	معلومات وراثية	مستثمر	70	3.41	0.83		0.010	غير بال
التربية الإحصائية	مسؤول استشار أو التعمير	78	3.81	0.78				
	مسؤول محاسبي	97	3.48	0.93				
	مطابقين/محقق أو محاسب	88	3.65	0.93				
	إجمالي	263	3.62	0.86				
	التقارير	مستثمر	70	3.21	0.76		0.000	غير بال
		مسؤول استشار أو التعمير	86	3.81	0.75			
مسؤول محاسبي		97	3.51	0.93				
مطابقين/محقق أو محاسب		87	3.83	0.81				
إجمالي		320	3.58	0.81				
الخدمة النوع		مستثمر	70	3.21	0.76		0.000	غير بال
	مسؤول استشار أو التعمير	86	3.81	0.75				
	مسؤول محاسبي	97	3.51	0.93				
	مطابقين/محقق أو محاسب	87	3.83	0.81				
	إجمالي	320	3.58	0.81				

ولمعرفة أي نوع العمل التي يوجد بينها هذا الفرق، تم إجراء اختبار أقل فرق مهم (LSD). يمكن يتضح في الجدول رقم (12-2) وتبين أن هناك فرق معنوي بين أعضائه المشاركين من عينة البحث من فئة المستثمرين والمشاركين الذين يعملون كمسؤولي استشار أو التعمير في البنوك.

جدول رقم (12-2): اختبار أقل فرق معنوي

المحور	نوع العمل (1)	نوع العمل (2)	Sig.
مصادر تقرير المراجعة	مستثمر	مسؤول استشار أو التعمير في بنوك	0.000

4-4-2 عدد سنوات الخبرة

يتم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي أيضاً بين مصدر الدراسة الثلاثة وهي: عناصر تقرير المراجعة، ومعلومات وراثية، وأعضاء الإحصائية الرقابية المتكاملة لفرض معيار التقارير السعودي، والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة في السعودية بالنسبة لعدد سنوات الخبرة وباستخدام نفس الاختبارات والنتائج والفرص السابق نظرها في حالة نوع العمل العائلي، وهكذا يتضح من الجدول رقم

جدول رقم (٧-٢) : اختيار أفضل فرق معنوي

الفرق	اختبار التفاضل	اختبار التفاضل	الفرق
معلومات إحصائية الإحصاء الواردية الحسابية	اختبار التفاضل	اختبار التفاضل	اختبار معيار التقارير السعودي
١-٢	٧-١٠	١١-١٤	١٥-١٨

٢-٢ اختيار فرضيات البحث

كما يتأثر بالفرض الأول ايضاً فصور العلاقات معيار التقارير السعودي من امكانية الحصول على تقارير مراجعة المحقق وضوحاً وبثباتي أفضل فائدةً بالنسبة لاستخدامها، واستناداً الى النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٢-٣) وهو ما تم تأكيده من خلال اختبار "ت" (T-test) والشاهد في الجدول رقم (٢-٤) (١٤) والتي تم اعراض التحليل من معنوية درجة التوافق، فإن غالبية المشاركين يرون النموذج المقدم في درستي (١٧-١٦، ١٧٧-١٧٦، Hatcher, ١٩٩٥, pp. ١٧١-١٧٢, Hatcher and Skone, ١٩٩٥) والذي يؤكد على أهمية عمل عناصر الحسابية واختبار ان توافقها في معنوية التقارير المراجعة يساعد في ان تكون هذه التقارير أفضل وضوحاً وبثباتي أفضل فائدةً بالنسبة لاستخدامها. ولكن بالرجوع الى مناقشات معيار التقارير السعودي المحدث بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم ١٢٢٢ تاريخ ١٤١٤/٥/١٤هـ (١٩٩٢) اية، يتضح ان المعيار لا يفي بشكل العناصر المشروطة التي تم اخذ اراء المشاركين من هيئة المبحث حول مدى امكانية فهمها، فهذه معنوية من مراجع المحاسبين المرخص في السعودية ان يفس صراحةً في تقريره على ان الفرض الرئيسي من المراجعة هو تقديم رأي مستقل حول مدى امكانية الاعتماد على القوائم المالية محل المراجعة. ولا ان يوضح حدود مسئولياته في الملاحظات العقل والممارسات غير السليمة. ولا ان يثبت في تقريره امثال المراجعة التي تم اجازتها على القوائم المالية وبالأخص فيما يتعلق بدور الرقابة الداخلية. ولا ان يوضح عن الامس الذي تم الاستناد اليه في التحقق من مدى عدالة القوائم المالية محل المراجعة. وهذا يعني قبول الفرض الأول من فروض البحث والتي يفس على ان الفصور في مناقشات معيار التقارير السعودي يعد من إمكانية الحصول على تقارير مراجعة أفضل وضوحاً وبثباتي أفضل فائدةً بالنسبة لاستخدامها.

جدول رقم (٨-٢) : التحقق من معنوية درجة التوافق على عناصر تقرير المراجعة

الفرق	العدد	النسبة	الاختلاف المعنوي	ت	الفرق
عناصر تقرير المراجعة	١٥	٤٠٠	٠,٥٨	٢٠,٥٥	١٠٠٠

كما ان يتأثر بالفرض الثاني ايضاً فصور الإجراءات الرقابية الحسابية لفرق معيار التقارير السعودي من امكانية الحصول على تقارير مراجعة أفضل وضوحاً وبثباتي أفضل فائدةً بالنسبة لاستخدامها، واستناداً

(٢٠ - ١٧)، تبين عدم وجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة على معيار الدراسة الثلاث يعود إلى سنوات الخبرة لعينة البحث، أي أن اختلاف سنوات الخبرة بين عينة البحث ليس له تأثير معنوي على متوسط الإجابات على أسئلة معيار الدراسة الثلاث.

جدول رقم (١٧-٢) تحليل التباين تبعاً لسنوات الخبرة

المعيار	السنوات	العدد	التوسط	الانحراف المعياري	F	Sig.	الدلالة
معايير لتقرير المراجعة	أقل من سنة	2	1.99	0.90	0.05	0.952	غير ذات
	من ١ - ٣	16	٢.05	٠.93			
	من ٤ - ٦	١٩	١.9١	٠.9٢			
	من ٧ - ٩	١٦	٢.١١	٠.٩٥			
	أكثر من ١٠	١٥	٢.٢١	٠.٩٤			
	إجمالي	78					
معلومات زبادة فاعلية الإجراءات الرقابية المصاحبة لفرص معيار التقارير	أقل من سنة	2	1.99	0.90	0.05	0.952	غير ذات
	من ١ - ٣	16	٢.05	٠.٩3			
	من ٤ - ٦	19	٢.00	٠.٩3			
	من ٧ - ٩	1٦	٢.1٦	٠.٩٦			
	أكثر من ١٠	١٥	٢.٢٦	٠.٩٦			
	إجمالي	78					
الوقفة بالرق	أقل من سنة	2	1.99	0.90	0.05	0.952	غير ذات
	من ١ - ٣	16	٢.05	٠.٩3			
	من ٤ - ٦	19	٢.0٠	٠.٩3			
	من ٧ - ٩	16	٢.1١	٠.٩٥			
	أكثر من ١٠	15	٢.٢١	٠.٩٤			
	إجمالي	78					

٢-٤-٢ مستوى التأهيل الأكاديمي

بإجراء اختبار تحليل التباين الأحادي لثلاث معيار الدراسة الثلاث وهي: عناصر التقرير المراجعة، ومعلومات زبادة فاعلية الإجراءات الرقابية المساهمة لفرص معيار التقارير السعودي، والتهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة في السعودية بالنسبة لسنوات التأهيل الأكاديمي وباستخدام نفس الاستدلال والنظريات والفرص السابق نظرها في حالتنا نوع الفعل التحليل وعدد سنوات الخبرة، ونظراً لتنسج من الجدول رقم (١٧-٢)، تبين أنه لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة البحث يعود إلى مستوى التأهيل الأكاديمي على التحويين التالي اعطومت زيادة فاعلية الإجراءات الرقابية المساهمة لفرص معيار التقارير السعودي والثبات والتهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة في

السعودية من معاور البحث وبك التالى. يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية يعود إلى مستوى التأهيل الإحصائى بين مؤسست أبحاث العينة على عياره المعيار الأول من معاور الدراسة ولتضمن عناصر لتقرير الدراسة

جدول رقم (٢-١): تحليل التباين تبعاً لمستوى التأهيل الأكاديمي

المعيار	التأهيل الأكاديمي	المتوسط	الانحراف المعياري	F	Sig.	ANOVA
عناصر تقرير الدراسة	بكالوريوس	3.60	.56	1.952	.009	3.60
	ماجستير	3.95	.57			
	دكتوراه	3.74	.59			
	أخرى	3.34	.57			
	إجمالي	3.59	.57			
	معلم	3.43	.56	1.84	.021	3.43
	مكتوب	3.53	.56			
	مكتوب	3.67	.56			
	مكتوب	3.58	.56			
	أخرى	3.52	.56			
معلومات وبيانات خلفية الأفراد - الوافية الخاصة لفرض معيار التأهيل	بكالوريوس	3.60	.56	1.952	.009	3.60
	ماجستير	3.95	.57			
	دكتوراه	3.74	.59			
	أخرى	3.34	.57			
	إجمالي	3.59	.57			
	معلم	3.43	.56	1.84	.021	3.43
	مكتوب	3.53	.56			
	مكتوب	3.67	.56			
	مكتوب	3.58	.56			
	أخرى	3.52	.56			
المعيار العام	بكالوريوس	3.60	.56	1.952	.009	3.60
	ماجستير	3.95	.57			
	دكتوراه	3.74	.59			
	أخرى	3.34	.57			
	إجمالي	3.59	.57			

ويعرفه أي معنوي من معنوياته التأهيل الإحصائى يوجد بينها هذا الفرق. تم إجراء اختبار أقل فرق معنوي (LSI). نتائج في الجدول رقم (٢-١)، ولتبين أن هناك فرق معنوي بين إجابات عينة البحث من الباحثين على بديهي، وبكالوريوس، وماجستير، وبكالوريوس وبين الباحثين على التأهيل الإحصائى آخر.

جدول رقم (٢-٢): اختبار أقل فرق معنوي

المعيار	(١) التأهيل الإحصائى	(٢) التأهيل الإحصائى	Sig.
عناصر تقرير الدراسة	بكالوريوس	أخرى	.009
	ماجستير	أخرى	.009
	دكتوراه	أخرى	.009
	أخرى	أخرى	.009

إلى النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٢١ - ١٩)، وهو ما تم تغطيته من خلال اختبار ت (T-test) والشاعر في الجدول رقم (٢٢ - ١٩) والذي تم إجراءه للتحقق من معنوية درجة الموافقة. فإن ثباتية المشاركين يؤيدون ضرورة توافر المقومات الثمانية التي تبرهنها دراسة (Al-Angari and Sher, ٢٠٠٦, pp. ٦٥-٦٦)، كزيادة فاعلية برنامج مراقبة جودة الآداء المهني القوي من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على معدلات المراجعة التي تعمل في السعودية باعتباره أداء أساسية لرقابة مدى التزام ممارسي المهنة بتطبيق متطلبات معيار التقارير السعودي وغيره من المعايير والأنظمة المهنية، وباعتبار أن توافرها يؤيد، من فاعلية ثبات الإجراءات الرقابية المتصاحبة لفرص التقارير السعودي، مما يسهم في تدعيم مستوى وضوح تقارير المراجعة وتعظيم الفائد من استخدامها والامتثال عليها وهذا يعني قبول الفرض الثاني من فروض البحث والذي ينص على أن التمسور في الإجراءات الرقابية المتصاحبة لفرص معيار التقارير السعودي يعد من استقلالية الحصول على تقارير مراجعة أفضل وصحة وبالتالي أفضل فائدة بالنسبة لمستخدميها.

جدول رقم (٢٠ - ١٩): التحقق من معنوية درجات الموافقة على مقومات زيادة فاعلية الإجراءات الرقابية المتصاحبة لفرص معيار التقارير السعودي

المتغير	العدد	المتوسط	التصنيف المعياري	ت	Sig.	القيمة
مقومات زيادة فاعلية الإجراءات الرقابية المتصاحبة لفرص معيار التقارير السعودي	١٩١	٤٧٤	٠.٠٤	٤١٥٨	٠.٠٠٠	٠.٤

أخيراً فيما يتعلق بالفرعية الثالثة أي بعد التمسور وهي أطراف التحيث المهني في السعودية بالقيام بالأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة ضمن لشأن تفديهم لخدمات المراجعة التي تماشوا على إنجازها من إمكانية الحصول على تقارير مراجعة أفضل وخصوصاً وبالتالي أفضل فائدة بالنسبة لمستخدميها، واستناداً إلى النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٢٢ - ١٩)، وهو ما تم تغطيته من خلال اختبار ت (T-test) والظاهر في الجدول رقم (٢٣ - ٢٠) والذي تم إجراءه للتحقق من معنوية درجة الموافقة. فإن تحليل ثباتية المشاركين يؤيدون ارتفاع مستوى وضوح مستخدمين تقارير المراجعة في السعودية بالقيام بالأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة ضمن نطاق عملهم في عمليات المراجعة معيار التقارير وهل ما الحركة دراسة السديري والعتري (١٩٩٥) من نتائج حول ملاحظ وجود التوفقات في بيئة مهنة المراجعة السعودية، فخطماً له الأثر: لم يعطى المشاركون أدوار عالية من الموافقة على أهمية المهام والأدوار التي لا تشتملها متطلبات المعيار رقم واحد السلوك المهنية وغيرها من الأنظمة والتعليمات المهنية في السعودية. في حين تكدت اجرائهم على المهام والأدوار الأساسية والطارئة بموجب سوس المعايير وقواعد السلوك المهنية وغيرها من الأنظمة والتعليمات المهنية في السعودية بأدوار عالية من الموافقة مثل هذا المستوى العالي من الوعي والإدراك بفعال

وأما المدرسين ينتظر أن يسهم في تدعيم مستوى وضوح التقارير وإعطيهم القادراً من استخدامها والاعتماد عليها وهذا يعني رفض العروض الثالث من فروض البحث والذي ينص على أن القصور في وهي أطراف المحيط الهني في السعودية بالهام والأول التي يؤديها معارص مهنة الترجمة ضمن نطاق تأثيرهم التعليمات الترجمة التي تعاقبهم على إنجازها وقد من إمكانية الحصول على تقارير مراجعة النظر وصوغاً وبالتالي النظر فائدة بالنسبة لمستخدميها.

جدول رقم (٢٠٢) من معنويين درجات الموافقة على مستوى وهي مستخدمين

تقارير المراجعة في السعودية بالهام والأدوار التي يؤديها معارص مهنة المراجعة

البحر	العدد	النسبة	الانصراف العفري	ت	نسبة	البيانات
المعهد البحر	١١١	٢١%	٠٠٠	١١٠٢١	١٠٠%	١١

٢- الخلاصة والتوصيات

قدم هذا البحث تليهاً لتقارير المراجعة في السعودية بهدف كشف نقاطها عما إذا طفت هناك عوامل تُعد من مستوى وضوح وإفادة مثل هذه التقارير بالنسبة لمستخدميها. وتحقيقاً لأهداف هذا البحث، واستناداً إلى مضمون ومفاهيم النظرية الإيجابية للتعلم، تمت معالجة ثلاث فرضيات مفككتين لتحديد الأمور والتشخيص التي سيتم تناولها خلال لعرض الدراسة الميدانية التي تقدمها البحث. وقد تم الاستناد إلى عدد من الدراسات السابقة في تطوير نموذج قائم على نوع عدد من المتغيرات والمقاييس لاختبار صحة فرضيات البحث الثلاث والمرجحة بظن من المتغيرات المتنامية لتقارير المراجعة. والأجراءات الترفيقية التي تشمل الالتزام بها. ومستوى وهي أطراف المحيط الهني في السعودية بالهام والأدوار التي يؤديها معارص مهنة المراجعة ضمن نطاق تأثيرهم التعليمات الترجمة معن التقرير. وقد تم استخدام أسلوب الأبحاث في جميع البيانات الميدانية من جهة عشوائية عن فئات مجتمع البحث والتي تشمل على مستخدمي تقارير المراجعة في السعودية من مستخدمين ماليين ومهنيين. ومديري صناديق الاستثمار والائتمان في البنوك. ومستشارين محاسبين، وإستراتيجيين متخصصين، ومعلمين ومكتتاب ماليين والاقتصاديين. تمهيداً لتعليق باستخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية من خلال برنامج SPSS٢٠.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمفككات تقرير المراجعة أن غالبية المشاركين يوردون النموذج القديم في ممارستهم (Hatchery, ١٩٩٠, pp. ١٥٥-١٦٦) و (Hatchery, ١٩٩٠, p. ١١٠) (Hatchery and Saito, ١٩٩٠, p. ١١٠) والذي يؤكد على أهمية تضمين معارص أساسية والقيام إن توفرها في مفككات تقارير المراجعة يساعد في أن تكون هذه التقارير أكثر وضوحاً وبالتالي النظر فائدة بالنسبة لمستخدميها.

أما ما يتعلق بالإجراءات الرقابية المتسامية لفرص معيار التقارير السعودي، فقد أظهرت نتائج الدراسة الهوائية أن غالبية المشاركين يرون ضرورة توفير المعلومات التكميلية التي أبرزتها دراسة (Al Rajab and Nasser, 2009, pp. 1-6) لزيادة فاعلية برنامج مراقبة جودة الأداء المهني المقصود من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على مختلف المراجعة التي تعمل في السعودية باعتبارها أداة أساسية لمراقبة مدى التزام معيارس الهيئة بتطبيق متطلبات معيار التقارير السعودي وغيره من المعايير والأنظمة المهنية، وباعتقاد أن توافرها يزيد من فاعلية تنفيذ الإجراءات الرقابية المتسامية لفرص معيار التقارير السعودي، مما يسهم في تدعيم مستوى ونسب تقارير المراجعة واعتماد المائدة من استخدامها والاعتماد عليها.

أخيراً، فيما يتعلق بوعي أطراف البيئة المهني في السعودية بالتهام والأدوار التي يؤديها معيارس مهنة المراجعة، أظهرت النتائج أن إصابات غالبية المشاركين بتوطئة ارتفاع مستوى وعي مستخدمي التقارير للمراجعة في السعودية بالتهام والأدوار التي يؤديها معيارس مهنة المراجعة ضمن نطاق معيهم في عمليات المراجعة محل التقارير وعلى ما أبرزته دراسة السديري والعتري، (2010هـ) من نتائج حول ملاحظ جهود المنظمات في مهنة المراجعة السعودية، خصوصاً في الإشارة، إذ يعطي المشاركون أوزاناً عالية من الموافقة على أهمية المهام والأدوار التي لا تقتضيها متطلبات المعايير والقواعد السلوك المهنية وغيرها من الأنشطة والتعهدات المهنية في السعودية، في حين ظننت إجراءاتهم على المهام والأدوار الأساسية والوظيفية بوجود تدعيم المعايير والقواعد السلوك المهنية وغيرها من الأنشطة والتعهدات المهنية في السعودية بأوزان عالية من الموافقة على هذا المستوى العالي من الوعي والأدوات بعها وأدوار المراجعين ينشئ أن يسهم في تدعيم مستوى ونسب تقارير المراجعة واعتماد المائدة من استخدامها والاعتماد عليها.

وفي الختام وبالاستناد إلى نتائج هذا البحث يورد الباحث فيما يلي عدداً من التوصيات:

- 1- التأكيد على أهمية المائدة بحد من المناقشات الحادة، كعدم التقارير السعودي المعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم 1997 بتاريخ 15/10/1421هـ (1997م)، والتي تتطلب أن ينص الشرايح صراحةً على ضرورة حظر أو التوقف التام عن المراجعة أو تقديم رأي مستقل حول مدى إمكانية الاعتماد على التوائم المالية محل المراجعة، وأن يوضح حدود مسئولية الهيئة في اكتشاف الغش والمخاسبات غير السليمة، وأن يصفه في التقرير أعمال المراجعة التي تم إنجازها على القوائم المالية ويتاحس فيما يتعلق بدور الرقابة الداخلية، وأن يوضح عن الأساس الذي تم الاستناد إليه في المعتمد عن مدى عدالة القوائم المالية محل المراجعة.

- ٦- التأكيد على أهمية نواظر القوائم المالية التي تم استخدامها في الدراسة البرهانية لزيادة فاعلية برنامج مراقبة جودة الأداء المالي المقروء من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على مطابقتها التامة التي تعمل في السعودية. باعتبار أن نواظرها يزيد من فاعلية تنفيذ الاجراءات الرقابية الضامية لقرص معيار التقارير السعودي. مما يسهم في تدعيم مستوى وضوح تقارير المراجعة وتغليب الفائدة من استخدامها والاعتماد عليها.
- ٧- فيما يتعلق بوعي أطراف الهيئة في السعودية بالمهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة. التأكيد على أهمية التوافق مؤسسات التعليم والإعلام المحاسبي في المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى وعي مستخدمي التقارير المراجعة في السعودية بالمهام والأدوار التي يؤديها ممارسو مهنة المراجعة.

المراجع

المراجع العربية

المراجع الأولية

معايير المراجعة والمعايير المهنية الأخرى. لجنة معايير المراجعة. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. محرم ١٤١٦هـ (١-١١م)

نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٥م وتعديلاته.
نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩١م ولائحته التنفيذية

المكتتب والبحوث المنشورة

إبراهيم، أحمد علي (١٩٩٨م) دور هيئة المحاسبة والمراجعة في بث الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المقدمة لجهة سوق المال لخدمة المستثمر أعادي. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، ١، ص ٢٢٩ - ٢٤٢. منها: نظرية التوازن - جامعة بها.

الشمس، إيمان حسين والعقري، حسام عبدالحسن (١٩٩١هـ) كفاءة مستوى إعداد المراجعة والمراقب على جودة الأداء المهني، دراسة ميدانية على محافظات المراجعة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة، العدد ٢٠، العدد ١، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٦هـ - ٢٠١٦م

السويدي، فهد سلطان والعقري، حسام عبدالحسن (١٤١٦هـ) جودة التوقعات المرتبطة بشيخة عمل معاريس هيئة مراجعة الحسابات ومستوياتهم في المملكة العربية السعودية. مؤتمر المحاسبين للفرقة والتنمية الاقتصادية، عمان: جامعة الزيتونة الأردنية العاصمة، ١٦ - ١٨ ربيع الأول ١٤١٦هـ/٢٥ - ٢٧ أبريل ٢٠١٥م

السويدي، فهد سلطان والعقري، حسام عبدالحسن (١٤١٦هـ) جودة التوقعات المرتبطة بتقديرات الكفاءة بمؤسسات الأطراف المستلمة وتأثير تنظيم ومعاريس هيئة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية بالتعديات المعاصرة - المؤتمر العلمي الثاني تحت إشراف وزارة الاقتصاد واستحداث الأجيال في مواجهة التحديات الدولية، عمان: جامعة فيلاروسيا، ٥ - ٦ سفر ١٤١٦هـ/١٥ - ١٦ مارس ٢٠١٥م

السعودي، فهد سلطان والعنقري، حسام عبدالرحمن (١٤٢٥هـ)؛ زهد ملاحج نحو: التوقعات في بيئة مهنة الجامعة السعودية؛ دراسة ميدانية - مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد ١٨، العدد ٢، أجداء: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٥هـ/١-٢٠٢١م.

العنقري، سالم علي والعنقري، حسام عبدالرحمن (١٤٢٦هـ)؛ آثار تطبيق برنامج مراقبة جودة الأداء المهني على مصطلحات المراجعة في المنطقة العربية السعودية؛ دراسة ميدانية - مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد ١٩، العدد ٢، أجداء: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٦هـ/٢-٢٠٢٢م.

البيضا، السيد أحمد اسماعيل (١٤٢٨هـ)؛ جهود التوقعات في بيئة المراجعة؛ دراسة ميدانية في التحيز المهني في المفظة العربية السعودية - مجلة البحوث المحاسبية، العدد ١، العدد ٢، من ص ٤٢٢ - ٤٦٤، الرياض: جمعية المحاسبة السعودية.

العنقري، حسام عبدالرحمن (١٤٢٠هـ)؛ كفاءة مستوى ألعاب المراجعة والكفاءة على مصطلحات المراجعة في المنطقة العربية السعودية، مجلة الدراسات والبحوث الإنسانية، العدد ٦٤، القاهرة: جامعة القاهرة، مجلة البحار، ١٤٢٥هـ/١-٢٠٢١م.

العنقري، حسام عبدالرحمن (١٤٢٥هـ)؛ توظيف أسئلة مصطلحات المراجعة في المفظة العربية السعودية - المؤتمر العلمي الأول، الرياض: المنظمة القومية، ١٤-١٦ ربيع الأول ١٤٢٥هـ/٢-٢٠٢١م.

العنقري، حسام عبدالرحمن (١٤٢٥هـ)؛ آثار الالتزام بمعايير المراجعة الحالية على مصطلحات المراجعة في المفظة العربية السعودية - مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد ١٤، العدد ١، أجداء: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢٥هـ/١-٢٠٢١م. الكفاءة المحاسبية: أسس نظرية (محصلة بحث الإقترام المحاسبي والمخالفات المحاسبية في بيئة المراجعة والسياسة في الشركات السعودية)، القصيم، قسم المحاسبة - جامعة الملك سعود، ١٨-١٩ شعبان ١٤٢٤هـ/١١-٢٠٢٠م.

العنقري، حسام عبدالرحمن (١٤٢١هـ)؛ مراجعة الخصومات في المفظة العربية السعودية - أجداء: مطابع الموهبات.

العنقري، حسام عبدالرحمن (١٤٢١هـ)؛ ساء توسيع نطاق الخدمات المهنية والكفاءة على مصطلحات المراجعة التي تعمل في المفظة العربية السعودية - مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد ١٧، العدد ٢، من ص ١٠٠٤-١٠١٢، أجداء: جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٢١هـ/٢-٢٠٢٢م.

المطوي. سيد سعد ومناوي، طاعت عبد العظيم (٢٠٠٢)، أبحاث البحث المعاصر (التفسيري والتفصي) ولغاتها عن البحوث الغربية في الحاشية، *مجلة الجمعية المصرية للدراسات الإسلامية*، الجزء ٥، العدد ٦، ص ٢٧ - ١.

عقيل، رمضان عطية حسين (١٩٩٨)، *أثر تقرير المراجعة العقول على زيادة وعي وإثراء الشرائح القوائم المالية بتطبيقات مسئوليات وواجبات مراقب الحسابات*، *مجلة البحوث التجارية*، ١، ص ١٢٢ - ١٨١.

١٨١، *التوازنات المالية التجارية* - جامعة الزقازيق.
راضي، محمد ماضي (١٩٩٩)، *أثر التوقعات في المراجعة، التطبيق والعقول - دراسة نقدية*، *مجلة منظمة التجارة للبحوث العلمية*، الجزء الثاني، الإسطنبودية: منظمة التجارة - جامعة الإسطنبودية.

مصطفى، طارق حاتم (١٩٩٢)، *أثر تطبيق حقوق التوقعات في مهنة المراجعة: دراسة تحليلية نقدية مقارنة*، *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، ١٧، ص ٤٢ - ١٢٢، القاهرة: منظمة التجارة - جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية

- Al-Anqari, H. (1994). "The True and Fair View Concept: A Critical Evaluation", *Journal of Financial and Commercial Studies*, Faculty of Commerce at Bannuail, Cairo-University, March 1994, (Autumn 1994).
- Al-Anqari, H. and Sherer, M. (1995). "The Implementation of Quality Review Programs on Audit Firms in Saudi Arabia: an Illustration of Change Processes in a Transitional Economy", *Journal of King Abdulaziz University - Economics and Administration*, Vol. 15, No. 8, pp. 15-23, Jeddah: King Abdulaziz University, (1994), (The I.A.A.'s Annual Congress (Aden, Muharraq 1994) (April 1994).
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) (1994). *The Commission on Auditors' Responsibilities: Report, Conclusions, and Recommendations*. (New York: AICPA).
- Anderson, R.J. (1999). *The External Audit*. (London: Pitman).
- Arthur, S., McLeay, S. and Dechow, J. (1995). *Audit Report on Firms of Sitemarks of European Multinational Companies: a Comparative Study*. (London, England: the Institute of Chartered Accountants in England and Wales).
- Arnold, V., Collier, P.A., Leach, S.A. and Sutton, S.G. (1991). "The Impact of Political Pressure on Non-Executive Decision Makers: are Auditors Qualified to Make Going Concern Judgments?", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 12, No. 7, pp. 111-122.
- Baker, C.R. (1998). "Self-Regulation in the Public Accounting Profession: the Structural Response of the large Public Accounting Firms to a Changing Environment", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 11, No. 7, pp. 150-161.
- Benson, G.J. (1998). "The Market for Public Accounting Services: Demand, Supply and Regulation", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 1, pp. 17-35.
- Benson, G.J. and Hargraves, A. (1991). "Lapses: what Happened and what we can Learn from it", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 10, No. 7, pp. 114-129.
- Best, P.J., Buckley, S. and Tan, C. (1998). "Evidence of the Audit Expectation Gap in Singapore", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 11, No. 7, pp. 171-174.
- Carroll, T.V., Hammons, D.R. and Neal, J.L. (1991). "Auditor Reporting Behaviour when GAAS Lack Specificity: the Case of SAS No. 25", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 10, No. 1, pp. 17-37.
- Chen, W. E. (1998). "Radical Development in Accounting Thought", *The Accounting Review*, Vol. LXXI, No. 1, pp. 11-37.

- Callinan, C.P. and Sutton, S.D. (1998), "Defending the Public Interest: a Critical Examination of Reorganized Audit Processes and the Likelihood of Detecting Fraud", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 9, No. 5, pp. 593-611.
- Dewing, J.P. and Russell P.O. (1994), "UK Firm Managers, Audit Regulation and New Accounting Formulations: Towards a Narrowing of the Audit Expectations Gap?", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 9, No. 8, pp. 35-46.
- Edwards, B. and Teohary, P. (1994), "Uno Vultu Erat and the View", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 3, No. 3, pp. 15-25.
- Gangolly, J.S., Hussein, M.E., Nouri, G.S. and Eam, K. (1994), "Harmonization of the Auditor's Report", *International Journal of Accounting*, Vol. 29, No. 1, pp. 15-23.
- Gay, G., Scheldack, P. and Baines, A. (1992), "Perceptions of Messages Conveyed by Review and Audit Reports", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 5, No. 3, pp. 159-181.
- Giacomini, Don E. (1993), "Expanding the Auditor's Role to Narrow the Expectations Gap", *Business Forum*, Vol. 19, Issue 7.
- Hatherly, D.J. (1999), "Audit Reports", Chapter 5, pp. 107-159, in Shiner, M. and Turley, S. (eds.), *Current Issues in Auditing*, Third Edition, (London: Paul Chapman Publishing Ltd., 1999).
- Hatherly, D.J., Jones, J. and Brown, T. (1993), "The Expanded Audit Report - an Empirical Investigation", *Accounting and Business Research*, Autumn, pp. 211-233.
- Hatherly, D.J. and Stace, P.C. B. (1993), "Audit Reports", Chapter 8, pp. 151-171, in Shiner, M. and Turley, S. (eds.), *Current Issues in Auditing*, Second Edition, (London: Paul Chapman Publishing Ltd., 1993).
- Hendrickson, H. (1998), "Some Comments on the Impact of the Economic Power Exercised by the AICPA and the Major Accounting Firms", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 9, No. 5, pp. 545-553.
- Idri, G. and Mosen, P. (1994), "The Meaning of Audit Reports", *Accounting and Business Research*, Vol. 24, pp. 111-117.
- Hanks, K.L. (1994), "Professionalism and Self Interest: a Critical View of the Expectations Gap", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 5, No. 5, pp. 45-53.
- Humphrey, C. (1994), "Debating Audit Expectations", Chapter 6, pp. 68-71, in Shiner, M. and Turley, S. (eds.), *Current Issues in Auditing*, Third Edition, (London: Paul Chapman Publishing Ltd., 1994).

- Doniphey, C.G., Mosier, P. and Turley, W.S. (1994) "The Audit Expectations Gap in Britain: An Empirical Investigation", *Accounting and Business Research*, Vol. 24, No. 3A, pp. 252-257.
- Iliescu, M.E., Botosan, V. and Gimeci, G.S. (2003) "International Similarities and Differences in the Auditor's Report", *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, Fall, pp. 171-187.
- Jones, M.J. and Karbhari, Y. (1997) "Auditors Reports: a Six Country Comparison", *Advances in International Accounting*, pp. 355-361.
- Loughin, R. (2004) "Empirical Research in Accounting: Alternative Approaches and a Case for Middle Range Thinking", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 17, No. 3, pp. 37-52.
- Lee, T. (2004) "Financial Reporting Quality Labels", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 17, No. 3, pp. 7-23.
- Manson, S. and Zaman, M. (2004) "Lobbying the Auditing Practices Board: Analysis of Responses to the Proposed Audit Report", *Accounting Forum*, Vol. 28, No. 2, pp. 101-121.
- McIntyre, J.E. (1992) "An Analysis of Post - Expectations Gap Voting Behavior by the AICPA", *ABACUS*, Vol. 29, No. 1.
- McIntyre, J.E. and Martens, S.C. (1998) "Individual Investors' Perceptions Regarding the Meaning of US and UK Audit Report Terminology: 'Present Fairly in Conformity with GAAP' and 'True and Fair View'", *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 25, No. 5-6, pp. 605-620.
- McIntyre, J. E. and Martens, S. C. (1997) "Auditors' and Investors' Perceptions of the Expectations Gap", *Accounting Horizons*, Vol. 11, Issue 2, pp. 210-228.
- Mitchell, A., Sikka, P. and Willmott, H. (1992) "Polking Knowledge by Invoking the Law: Critical Accounting and the Politics of Disorientation", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 13, No. 4, pp. 270-288.
- Nes, D., Cooper, D.J. and Everett, J. (1994) "Critical Accounting Interventions", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 13, No. 3, pp. 294-312.
- Patten, S. (1992) "False Accusations: Why do Company Statements Often Offer a True and Fair View of Virtual Reality?", *European Journal on Critical Policy and Research*, Vol. 4, No. 3, pp. 156-172.
- Pong, C. and Turley, S. (1999) "Audit Firms and Audit Market", Chapter 5, pp. 101-115, in Sherer, M. and Turley, S. (eds), *Current Issues in Auditing*, Third Edition, London: Paul Chapman Publishing Ltd, 1999.
- Preter, B. (1998) "An Empirical Study of the Audit Expectation - Performance Gap", *Accounting and Business Research*, Vol. 28, No. 3, 343.

- Sikka, P. (1998), "Regulating the Auditing Profession", Chapter 4, pp. 155-16, in Sherer, M. and Turley, S. (eds), *Current Issues in Auditing*, Third Edition, (London: Paul Chapman Publishing Ltd., 1998).
- Sikka, P. (1993), "Regulation of Accountancy and the Power of Capital: Some Observations", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 1, No. 2, pp. 155-171.
- Sikka, P., Pasty, A., Willmott, H. and Cooper, C. (1994), "The Impossibility of the Expectations Gap: Some Theory And Evidence", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 3, pp. 155-177.
- Sikka, P., Willmott, H. and Lowe, T. (1995), "Guardians of Knowledge and Public Interest: Evidence and Issues of Accountability in the UK Accountancy Profession", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, Vol. 8, No. 3, pp. 15-35.
- Sutton, S.T. and Arnold, V. (1995), "Towards a Framework for a Corporate Single Audit: Meeting Financial Statement Users' Needs", *Critical Perspectives on Accounting*, Vol. 5, No. 1, pp. 155-175.
- Turley, S. and Sherer, M. (1998), "Regulating the Auditing Profession", Chapter 1, pp. 15-15, in Sherer, M. and Turley, S. (eds), *Current Issues in Auditing*, Second Edition, (London: Paul Chapman Publishing Ltd., 1998).
- Wolf, F.M., Tackett, J.A. and Claypool, G.A. (1995), "Audit Disaster Factors: Antidotes for the Expectation Gap?", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 10, No. 5, pp. 150-157.